



جامعة محمد بوضياف -المسيلة-



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وأثرها على استقرار النظام السياسي الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ:

فاتح النور رحموني.

إعداد الطالبة:

نادية زريق.

السنة الجامعية: 1436-1437هـ / 2015-2016م

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتصور الأمني في إطار نظرية العلاقات الدولية
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية.

المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي

المطلب الثاني: الأمن من المنظور الليبرالي

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية-الما بعد الوضعية

المطلب الأول: الأمن من المنظور البنائي

المطلب الثاني: الأمن من منظور النقدية الاجتماعية

المطلب الثالث: الأمن من منظور ما بعد الحداثة

المبحث الثالث: مفهوم الأمن في سياق القطاعات الجديدة-الأمن في إطار توسعي

المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية والمغاربية منه

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي واهتمام الجزائر بذلك

المطلب الأول: الواقع الجغرافي و الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في المنطقة

المبحث الثاني: الفواعل المهددة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: أزمة عملية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي (الدولة الفاشلة)

المطلب الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة

المطلب الثالث: ظاهرة الهجرة السرية

الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المنظور الجزائري في العمل الجماعي لمواجهة أزمات المنطقة

المطلب الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي (الآليات والرؤية الجديدة)

المطلب الثاني: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999

المبحث الثاني: الجزائر والتعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل

المطلب الأول: حل الأزمات الإنسانية في المنطقة (الطوارق - اللاجئيين)

المطلب الثاني: إدراج منطقة الساحل في الحملة الدولية للحرب ضد الإرهاب
المطلب الثالث: تدعيم التضامن المغاربي والإفريقي كخيار استراتيجي للأمن الجزائري
الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن المعادلة الصعبة في الأجنداث الحكومية، لما شهده العالم من تحولات كبيرة أثرت على امن واستقرار الكثير من الدول، بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وتعددت بتعدد مصادرها، وهو ما جعل الأمن بمفهومه التقليدي الضيق عاجزا عن محاربة التهديدات اللاتماثلية، وبذلك تم التوسع في مفهوم الأمن ليشمل مجالات جديدة هي في حد ذاتها مصادر للتهديد، وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود وتتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي، وكذلك بسبب انتشار الظاهرة في عدة دول مثل الإرهاب الذي يتواجد في عدة مناطق في الإقليم. وانطلاقا منها تتحالف خلاياه ضد الدولة المستهدفة، وكلما كان هناك تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته إلى دول الجوار التي تتحمل الأعباء، خاصة من حيث إجراءات ضبط الحدود والتحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت عدم الاستقرار والأمن لمدة تجاوزت عشرية كاملة (1992-2002م)، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب لوحدها وبتواطؤ عدة دول ضدها وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني والاستخباراتي والعسكري لتصدي لمصادر التهديدات والأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة منذ حرب الرمال 1963 أصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، والذي يرجع لعاملين الأول الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، والثاني سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا وتغيره في مصر، وما ترتب عن ذلك من آثار جد سلبية على الأمن الوطني في الجزائر.

في ظل تعقد الأمور وتداخلها بزيادة حدة إنتشار السلاح والتطرف الديني، وتجارة المخدرات، والهجرة السرية، والأخطر من ذلك هو تحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب (تهديدات صلبة) لتنويع مصادر تمويله ولقد أثبت الواقع في منطقة الساحل أن إرهابيي المنطقة كانوا يقومون بتهريب السجائر والوقود من وإلى الجزائر، ثم تطور نشاطهم إلى تهريب المخدرات الصلبة والسلاح، وهذا التحول في النشاط التجاري غير شرعي يرجع إلى الربح الكبير الذي يتم تحقيقه خاصة في عمليات الاختطاف مقابل الفدية، وبما أن أمن الجزائر أصبح مُهدد من طرف مصادر توجد في دول الجوار، أدركت الدولة أن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي، بل يتعدى إلى الفضاءات الجيو-سياسية القريبة منها وحتى البعيدة، بسبب تنامي الفواعل غير الدولتية في الحركات الأمنية، إذ لم يعد البعد الجغرافي عن التهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن، وأصبح من غير الممكن تحقيق أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حدٍ أدنى من الاستقرار والتوازن الجيو-سياسيين في الأقاليم والدول المجاور

لها، لذلك تطلب الأمر التعاون وتنسيق بين قيادات الأركان للحفاظ على الأمن المشترك، ولكن في ظل فشل وهشاشة دول الجوار الإقليمي، خاصة على مستوى الحدود الصحراوية مع دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تفاعلات أمنية حساسة، وبذلك وجدت الجزائر نفسها في مأزق أمني كبير، لأنه حتى ولو تم تحقق التعاون في مجال مكافحة التهديدات في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

وما زاد من خطورة التهديد هو دخول الطرف الثالث في المعادلة الأمنية، والذي يتمثل في المؤامرة والتدخل الأجنبي، حيث تم الاستثمار في الصراع الإثني والقبلي والديني لإفتعال أزمة بين التوارق ودول المنطقة وما الحرب التي قادتها فرنسا في مالي إلا بداية لمشاريع تقسيم لدول معينة والسيطرة على ثرواتها الطبيعية، وما انفصال جنوب السودان إلا دليل على ذلك، وهو ما يطرح عدة تساؤلات تتعلق بالنفوذ الجيو-إستراتيجي للأمن الوطني وراء الحدود، خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية تصدت لمدة طويلة للتدخل الأجنبي في دول الجوار، ولكن التطورات الإقليمية الأخيرة التي عرفتها ليبيا ودول الساحل، أثبت مدى تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، حتى الإتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والتوارق لم يتم إحترامها، أو تم التراجع عنها بسبب عدم مسؤولية وجدية طرفي النزاع، والتدخل الأجنبي، الذي لعب كل الأوراق السياسية لأجل تحييد الدور المحوري للجزائر، عن طريق محاولة توريطها في مستنقع الساحل، وفي حرب ليست حربها، والهدف الأساسي من ذلك هو الضغط على الحكومة الجزائرية لكي تتخلى عن مبادئ تبنتها في سياستها الخارجية منذ الإستقلال، هذه المبادئ التي أصبحت تعرقل وتضر المصالح الأمريكية والفرنسية والإسرائيلية والمغربية، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، ودعم الشعوب المكافحة، ورفض تواجد القواعد العسكرية على التراب الوطني. على العموم سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مصادر التهديدات الإقليمية، وتحليلها لمعرفة مدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري في بعده المغاربي والإفريقي ثم التطرق إلى الإستراتيجيات والسياسات الأمنية على مستوى الجزائر، لأجل مواجهة التهديدات.

- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع على المستويين العلمي والعملية.

الأهمية العلمية: محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها، وفهم البيئة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب ومصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول، وبالاعتماد على فرضيات الدولة الفاشلة في العلاقات الدولية، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهوم الأمن الموسع و بروز التهديدات اللاتماثلية والصلبة، والإستعانة بالنظريات المفسرة لظاهرة العنف والإرهاب والجريمة المنظمة، لتقديم مقاربة تفسر هذه التهديدات.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للموضوع في البحث عن طبيعة ومصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، ومختلف إنعكاساتها الإقليمية والدولية إذ أصبحت تعد من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر، والتي مصدرها العمق الجنوبي لصحراء الجزائر المتمثل في منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الأزمة الليبية، والأزمة في مالي، وما نتج عنها من زيادة كبيرة وتساعد لهذه التهديدات التماثلية واللاتماثلية والعمل على إبراز الواقع الأمني ومن ثم محاولة رصد مختلف الآليات المتبعة لمواجهة هذه التهديدات.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: ترجع بالأساس إلى شخصية الطالب وبحكم انتمائي الإفريقي بشكل عام وإلى الجزائر بشكل خاص، وبما أن هذا البلد لا يتجزأ من المنطقة، فالدافع الأساسي هو محاولة البحث عن حلول من أجل أمن المنطقة ككل، وأمن الجزائر بشكل خاص.

الأسباب الموضوعية: تتمثل في تزايد الاهتمام بالموضوع في خطابات قادة المنطقة وخاصة العسكريين منهم، مما أدى بالباحثين والأكاديميين والمهتمين بالشؤون الأمنية، إلى محاولة إيجاد سبل لفهم الظاهرة المراد دراستها، وهذا لغاية وهدفين محددين، وهما: معرفة الأسباب المنتجة للتهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة وبعدها محاولة إيجاد بعض الحلول التي من شأنها أن تقلل من خطر هذه التهديدات وتحاول إدارتها أو القضاء عليها نهائياً.

- إشكالية الدراسة:

تبني دراسة موضوع تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن والنظام السياسي الجزائري على إشكالية العلاقة بين التهديدات الإقليمية والأمن في الجزائر، انطلاقاً من كون أن أغلب دول القارة الإفريقية فاشلة وباعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتية من منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الليبية، وأزمة مالي. هذه التهديدات على المستوى الإقليمي المتمثل في الدائرة المغاربية والإفريقية الناتجة بفعل الأزمات البنوية والفسل الدولاتي، مما يؤدي إلى نتائج وخيمة على الأمن في الجزائر بمختلف مستوياته، ومنه سننطلق من مسألته بحثية تتمثل في كون أن هذه التهديدات الإقليمية ستشكل تحدياً أساسياً على أمن الجزائر واستناداً لما تقدم وإعتباراً للغاية البحثية من وراء الدراسة تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هي مصادر وطبيعة تهديدات منطقة الساحل الإفريقي التي تؤثر على استقرار النظام السياسي الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الطرح النظري للتهديدات الأمنية والأمن؟

2- ما هي طبيعة ومصادر التهديدات الإقليمية لأمن الجزائر؟

3- فيما تتمثل السياسات الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات؟

- فرضيات الدراسة:

1- الدول الفاشلة مصدر للتهديد الأمني لدول الجوار.

2- التهديدات فُرضت على الدول الهشة نتيجة لضعف تركيبها البنوية.

3- تواطؤ الأنظمة الهشة مع الجريمة المنظمة أنتج التهديدات الصلبة.

4- عالمية التهديدات وتشابك وتعقد العلاقات الدولية هو مصدر التهديدات في المنطقة.

- حدود الإشكالية: يمكن تحديد معالم هذه الدراسة من خلال حصرها في الحدود والمجالات التالية:

• الإطار الزمني:

تتبع مسار التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، وما نتج عنها من تأثيرات خطيرة، مست تداعياتها الأمن الإقليمي بشكل عام، والأمن الجزائري بشكل خاص، من الفترة الممتدة 1992-2015 أي العشريتين الأخيرتين.

• الإطار المكاني:

سيتم تناول الموضوع من خلال إسقاطه على التجربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية، باعتبار أن الجزائر تعد دولة محورية على الصعيد العربي والإفريقي والمتوسطي، لما تمثله من أهمية جيو- إستراتيجية، وقد تم اختيارنا للمنطقة التي تنتمي إليها الجزائر والمتمثلة في الدائرة الإفريقية، كمجال إقليمي تتفاعل فيه الجزائر، خاصة في عمقها الجنوبي الذي يعد مستنقعا للتهديدات اللامتناهية من حالة اللاأمن وكحالة للدراسة والتحليل، إذ أنها لا تختلف كثيرا عن باقي المناطق الإفريقية، وباعتبارها تشهد أزمات أمنية، كما أن للمنطقة حدود مشتركة مع الجزائر، ومنه ارتأينا تسليط الضوء ودراسة هذه التهديدات التي تشهدها المنطقة، خاصة في ظل المستجدات والمتغيرات الجديدة، وتنامي التهديدات اللاتماثلية، والتي أصبحت عابرة لحدود، ولا تمس الدولة ككيان مستقل فقط، وإنما لها انعكاسات على دول الإقليم، وهذا يستدعي تعاون أممي إقليمي للتصدي لهذه التهديدات التي تشمل الجنوب الجزائري، والشمال الساحلي الإفريقي (شمال مالي، النيجر، ليبيا، تشاد، موريتانيا...).

الإطار الموضوعي:

سينصب البحث في هذه الدراسة على تناول الموضوعين التاليين: مصادر التهديدات الإقليمية لأمن الجزائر (الإرهاب- تجارة السلاح- الهجرة السرية- الدول الفاشلة الجوارية). السياسات الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات (مكافحة الإرهاب- ضبط الحدود- مكافحة المخدرات- العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار).

-الإطار المنهجي:

لقد تم الاعتماد على المنهجية التالية:

المنهج المقارن: تظهر أهمية المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين الأطر النظرية والمفاهيمية للمقاربات التفسيرية التي عالجت مفهوم الأمن والإقليمية، كما ستم المقارنة أيضا بين مختلف الإستراتيجيات والسياسات الأمنية التي تواجه التهديدات في المنطقة، والمقارنة بين متغيري الإرهاب والجريمة المنظمة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين.

المنهج الوصفي: وهذا ما يتجلى لنا من خلال القيام بدراسة وصفية لأهم الظواهر الموجودة في المنطقة الساحلية وإيجاد سبل لفهم أسباب التحديات الراهنة في المنطقة.

- الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة):

إن هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت التهديدات الأمنية الإقليمية من زوايا مختلفة، ولكن تركيزها وتخصصها في تهديد معين وإهمال التهديدات الأخرى، فمن الدراسات الأكاديمية نجد:

❖ "مذكرة ماجستير الموسومة بـ "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، حيث حاول الباحث تحليل البيئة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي بتطرقة في الفصل الأول إلى الإطار النظري لفهم الأمن في إفريقيا، وحاول تطبيق مفهوم الأمن الإنساني على القارة ودرسته كأحد مصادر التهديد للأمن الجزائري، وفي الفصل الثاني قام بدراسة نموذج نزاع التوارق ودور الدبلوماسية الجزائرية في إحتوائه، وفي الفصل الثالث تطرق إلى تعقد البيئة الأمنية، أما الفصل الرابع فقد خصصه الباحث لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل.

❖ أما من ناحية الكتب، فنجد كتاب "الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريتيرية"، حيث حاول الكاتب التطرق إلى مشكلة النزاعات الحدودية نتيجة للحدود الموروثة عن الاستعمار، مع إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل بعض النزاعات الإفريقية- الإفريقية خاصة إدارة الحرب الإثيوبية- الإريتيرية.

- تبرير خطة الدراسة:

ستقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتعلق بالجانب النظري لمفهوم الأمن والتهديدات، وكيف نظرت مدارس العلاقات الدولية لمفهوم الأمن، وتم الاعتماد على هذه العناصر الأساسية في الفصل النظري لأنه لا يمكن تحديد مفهوم الأمن ومستوياته وأبعاده الجديدة دون معرفة وتحديد مفهوم التهديدات ومستوياتها، وهو أمر لا يتحقق إلا بوجود أطر نظرية تفسر الأمن والتهديدات انطلاقاً من الواقع و بالاستفادة من التجارب التاريخية، لأن مفهوم الأمن أصبح مرناً وديناميكياً خاضعاً لسيطرة التهديدات فكلما ظهرت تهديدات جديدة توسع مفهوم الأمن ليشملها، هذه الأخيرة التي لم تعد تقتصر على القوة العسكرية (مصدر تهديد تقليدي) بل توسعت إلى تهديدات لا تماثلية (من غير الدول) وهي في حدّ ذاتها الأبعاد الجديدة للأمن.

الفصل الثاني: يتعلق بإبراز الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي واهتمام الجزائر بذلك أين تم التركيز على الموقع الجغرافي لهذه المنطقة وما سمح لظهور وبرز العديد من المظاهر المهددة لأمن المنطقة ككل من إرهاب وجريمة وهجرة وتجارة للمخدرات والاتجار بالبشر، ساعد في تغلغلها فشل الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة في الحفاظ على بقاء واستمرارية الدولة (هشاشة الدول)

الفصل الثالث: يتعلق بالسياسات الأمنية التي تنتهجها الجزائر لمواجهة التهديدات وفق إستراتيجية الأولويات الأمنية والتي تعتمد على مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله خاصة تجارة المخدرات ودفع الفدية ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق ضبط حدود التراب الوطني والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار، لأن التعاون الأمني أصبح ضرورة تفرض نفسها. يبقى التوسع في مفهوم الأمن مرهون بالتوسع في مصادر التهديدات، وهي الأخرى مرهونة بالتنمية، إذ كلما ضعفت معدلات التنمية تضاعفت مصادر التهديدات، وكلما عرفت البلاد نمواً

وازدهاراً تقلصت التهديدات، ولا يمكن التصدي للتحديات والمخاطر على مستوى الأمن الوطني فقط لأن التشابك والتعقد أدى إلى عولمة التهديدات، وهو ما فرض الأمن في مستواه الإقليمي والدولي والفردى وبذلك لم يعد التهديد العسكري خطراً وحيداً على حياة الأفراد، وهو ما يفرض السياسات الأمنية بدل الحل الأمني العسكري، الذي يتم الاعتماد عليه بدرجة أقل على المستوى الداخلى، وبشكل كبير على مستوى ضبط وتأمين الحدود.

الفصل الأول

السياق النظري و المفاهيمي الأمن في إطار نظريات العلاقات
الدولية

مدخل.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية-الما بعد الوضعية.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن في سياق القطاعات الجديدة-الأمن في إطار توسعي

لقد شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروز مفهوم الدولة القومية، التي كانت الدولة هي المرجعية الأساسية وحدة التحليل وان الخوف المتبادل بين الدول ما هو إلا تعبير عن ثقافة اللا أمن التي عاشتها وتعيشها الدول. إن السمة الأساسية للدول في علاقاتها هي توفير قدر كبير من الأمن المتبادل و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية يتميز بغموضه، وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. هذا الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها، حيث انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن، تصور ضيق وتصور آخر واسع ومع ذلك فقد ساهمت على تعددها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الأمنية.

فمع نهاية الحرب الباردة، عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا، من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري التقليدي، واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة، أثرت في مفهومه وأبعاده ومستوياته.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية.

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقاً من مبدأ "الاحتمية" في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبنى، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها.

تنظر النظريات العقلانية (التفسيرية والتأسيسية) إلى العالم بوصفه شيئاً يقع خارج نظريتنا عنه، وتهتم بكشف الأنماط المنتظمة للسلوك الإنساني، فهي بذلك تفسر العالم الاجتماعي كما يفسر عالم الطبيعة العالم الفيزيائي. وتجدها سنداً معرفي في المذهب الوضعي، الذي يمكن تعريفه على أنه: " وجهة نظر تحدد كيفية إنشاء المعرفة " ويقوم المذهب الوضعي على أربعة فرضيات هي¹:

- وحدة العلم، وبالتالي وحدة المناهج التي نطبقها في العوالم العلمية والاجتماعية .
- التمييز بين القيم والحقائق، وضرورة التخلي عن كل مفهوم مسبق.
- في العلوم الاجتماعية، يمكن اكتشاف الأنماط المنتظمة بنفس الطريقة التي نتبعها في العلوم الاجتماعية.
- إن تأكيد حقيقة المقولات، يتم فقط من خلال العودة إلى هذه الحقائق الحيادية، أي أن معيار الحقيقة هو التحقق الوضعي والتجريبي، وهذا ما يسمى بنظرية المعرفة التجريبية.
- المعرفة محصنة إزاء عمليات القوة.

وهنا يعتقد أصحاب النظرية التأسيسية أن كل ادعاء للحقيقة يمكن الحكم عليها بأنها صحيحة أم خاطئة وبالتالي إمكان وجود تفسير لعالم ثابت يمكن معرفته، كما يذهب إليه جون ميرشايمر، ويندرج ضمن إطار النظرية العقلانية كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية. ومقارنة كليهما لمفهوم الأمن.

المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي

بعد الحروب الدينية في أوروبا" حرب الثلاثين سنة "وانعقاد مؤتمر وستفاليا 1648 حيث نمت وتطورت معارف جديدة، جعلت من الامتياز السياسي والهويات الاجتماعية المبنية على أساس الحكم والسلطة الإلهية تقول تدريجياً نحو الأفول، فاسحة المجال لرؤية حرة للمساواة والعدالة والمواطنة العالمية التي بدأت تُفرض شيئاً فشيئاً². ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالباً ما تعرف تضارباً بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانات المتوفرة للدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين³.

1- إبراهيم العناني، النظام الأمني الدولي. دون دار الطباعة، القاهرة، 1997، ص 87.

2 -Hélène Viau, *la théorie critique et le concept de sécurité dans les relations internationales*, note recherche ECPES, université du Québec, Montréal, n°08, Janvier 1999, p.38.

3- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ديسمبر 1985، ص 59.

وبناء على تلك الرؤية، لم يكن للدولة أن تطالب بهوية مميّزة، وكذلك الحال لمواطني هذه الدولة، المتفرقين حسب مبادئهم وهوياتهم الدينية والأخلاقية الثقافية والطبقات الاجتماعية، حيث اختفت العروض اللامادية وبرز مبدأ العالمية، إذ أصبح المواطنون متساوين، وخطر العنف المادي بين الأفراد وبين الطبقات، بل أصبح العنف والقهر متركزا ومقننا، وأصبح حكرا على الدولة في الداخل والخارج. ففي الداخل أصبحت الدولة تمثل السلطة العليا التي يعود إليها حفظ النظام المدني، واستعمال القوة ضد كل من يسلك عنفا ماديا لتهديد سلطة الدولة، لكن على المستوى الخارجي "الدولي" تصطدم الدولة بغياب سلطة مشتركة لحفظ وضمان النظام بين الوحدات السياسية، وبالتالي وجدت الدول نفسها في بنية فوضوية، حيث يجب على الدولة أن تضمن بقاءها وأمنها ضد كل التهديدات المفترضة من طرف الدول الأخرى.¹

تتخذ الواقعية من الدولة وحدة التحليل للعلاقات الدولية و لبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها و استقرارها، في عالم فوضوي و غير مستقر. فيتمثل موضوع المقاربات التقليدية في الدولة، في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها وعلى وحدة ترابها. ويعرف مفهوم الأمن بمفاهيم التهديدات و الجروحات *vulnerabilities*، فإن قلنا أنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم في حالة اختراق، فهو إذا الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل حله و مواجهته و الوضعية الأمنية بهذه الصورة يمكن خلقها أو تقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع و للدفاع العسكري.²

فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية.³

يفسر التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب بالمسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها من جهة أخرى، باعتبار المدرسة الواقعية تقف ضمن نطاق المدارس التفسيرية لظواهر العلاقات الدولية، أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب "مركزي" في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين:

1- اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تركزت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لاعتمادها تحليليا على معايير السلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما استقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميميات حول السلوك الدولي.

1 -Max Weber, *économie et société: les catégories de la sociologie*, Paris, pocket, 1995.p.99.

2 -David DOMINIQUE, *Sécurité : l'après New York*, Paris, Presses des sciences politiques, 2002, p37.

3- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 59 .

2-تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أفضى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

تحتل مسلمات النظرية الواقعية بانطباع مرجعي مقبول لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة، كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة" العقلانية". "ومن هذا المنطلق فإن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب جون جاك روش *J.J.Roch* و شارل فليب دافيد *Charl.Ph.David*، فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

- النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.

- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.

- الشك أو التوجس *Incertitude* في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر عنصرا ثابتا *Element Constant* بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة، تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" *Chacun pour-soi* يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.-الدولة فاعل وحدوي مركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها.¹

لقد نزع الدارسون منذ اتفاقية " وستفاليا فاليا *West Valley* عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي . حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى " الأمن "على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول، إن هذا الالتزام الذي ينادي به أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق " الأمن القومي والمستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله كتاب مثل *Hobbes* و *Machiavelli* و *Rousseau* رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة . الدولة، في ظل نظام دولي " صراعي " يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم *Peace Perpetual*، وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع

1 - Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, *Théories de la Sécurité*, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 9.

أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال ادوارد هاليث كار *E.H. Carr* وهانس مورغانو *Hans Morgenthau*.¹

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على تحليلات المختصين - ولوقت ليس ببعيد - في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصراً، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقاً من القوة.² فقد شكل مفهوم "القوة" *Power* موضوعاً مهماً في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواءً نظر إليها كوسيلة أو كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الاثنين معا. كما يعتقد مورغانو أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوماً³، أما فريدريك شومان، فقد خلص في دراسة له عام 1933 إلى أنه في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية، وان تنظر بحذر إلى قوة الدولة المجاورة.⁴

ويذهب أرنولد ولفارز *Arnold Wolfers* أبعد من ذلك، حين يرى بأن القوة هي القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد⁵، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة *Capacity or Strenth* والتأثير أو النفوذ *Influence* حيث أن التمييز بينهما يكون انطلاقاً من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وفي النهاية فإن المفاهيم هذه هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة⁵.

وينظر مورغانو للقوة من ثلاث زوايا⁶:

- القوة كسبب *power as a cause*: أي أنها الدافع لسلوك معين .
- القوة كهدف *power as an outcome* : أي أنها نتاج لسلوكات الدول .
- القوة كوسيلة *power as an Instrument* : أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة.

1 - جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص، 414- 415.

2 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 15 .

3 - Paul Viotti et Mark V. Kauppi, *International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56*

4- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 61 .

5- عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004/ 2005، ص115.

6 - المرجع نفسه، ص، 116.

وعلى اعتبار أن القوة كثيرا ما تستعمل في الدفاع عن الدولة أو حماية أمنها ومصالحها الوطنية الأساسية يمكن التفريق بين ثلاث طرق لاستخدام القوة¹:

- الإقناع: *persuasion* .

- الإغراء: *Reuards* .

- الإكراه: *coersion* .

غير إن القوة باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن حسب التصور الواقعي، تنطوي على بعدين وذلك باعتبارها²:

- **ميزة *Attribut***: بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب، الجماعات أو الدول، أو تسعى للحصول على الأمن.

- **علاقة *Relationship***: لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب، الجماعات أو الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين.

فالقوة " كخاصية " *Attribut of State* تميز الدولة تعد فكرة شائعة في المنظورات، التقليدية للعلاقات الدولية، فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات " القوة الوطنية " *National Power* والخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون **قوة كبرى *Great Power*** أو قوة متوسطة *Middle Power* أو **قوة عظمى . *Super Power***

وهاته القائمة بوجه عام تحدد أنواع عدة لميزات *Attributs* قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبها الحقيقية على سلم القوة العالمية. وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها فاعلا مركزيا إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة، غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية **حماية /دفاع**، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم³.

إن الامبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن -بإهمال بعده الأنطولوجي- تظهر من خلال الحكم الانتقادي الذي وجهه ريمون آرون *Raymond Aron* للواقعية الكلاسيكية في كتابه " السلام والحرب بين الأمم " على أنها علم تطبيقي *Praxeology* وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ " هديفي "

1- إسماعيل صبري مقلد، نظرية السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة . جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص 17 .

2- جيمس دورتي وروبرت بالسنتغراف، مرجع سابق، ص، 88.

3 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص19.

يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطاب التنافسية للقوة.¹ إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في أن²:

1- الواقعية التقليدية: تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت، ولا مجال للفاعلين من "غير الدولة" ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل ميرشايمر *Mershaemer* المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة .

2- الواقعية البنوية: تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات خاصة العسكرية بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو "اللاأمن" *Insecurity* المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها كينيث والتز *Kenneth N. Waltz*، ومن هنا تشكل التصور الأمني للواقعية البنوية والذي انطلق من مسلمتين³:

-ازدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية اللاحرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمراً متوقعا على الدوام.

-قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوة من قبل الدول. ومن هذين العنصرين تأسست المقاربة الواقعية الجديدة للدراسات الأمنية في شكلها الجديد والذي أخذ نمطا للتفسير البنوي استنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات القائمة، من خلال البحث في ظروف ومعطيات النسقية، التي تتشكل على ضوئها المعضلة الأمنية *the security dilemma*.*

3- الواقعيون الجدد: يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيين الجدد التعاونيون ومن أبرزهم شارلز غلايزر *Ch. Glaser*.

4- الإثنو واقعيين (الواقعية الإثنية): ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، وهذا خلال تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز روادها باري بوسن *Barry Bozen* و كوفمان *Kaufman* .

1 -Jean Jacque Roche, *Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.*

2- عمار باله، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في البحر المتوسط. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2011/2012، ص، 16-17.

3- عبد النور بن عنتر، "الدولة والعملة وظهور مجتمع مدني علمي". مجلة شؤون الشرق الأوسط . عدد. 107 ، صيف 2002، ص 13.

* المعضلة الأمنية : كان جون هوبز أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين حيث يقول "أنها مفهوم بنوي يقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها إجراءات هجومية تشكل خطراً محتملاً".

المطلب الثاني: الأمن من المنظور الليبرالي الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي.

رغم الصخب الذي أحدثته وتحديثه المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن خاصة في ظل التوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، فإن المدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد و متماسك للنظرية الليبرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه سيفنت والت *S. Walt* بالعائلة الليبرالية .

قبل الخوض في تفرعات المدرسة الليبرالية، يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها في:¹

❖ **الفاعلون غير الدولة *Non State Actors*** كوحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية، كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية، لذا يعود تزايد الشبكات " عبر الوطنية " الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى تحقيق ما يسمى "بالمجتمع المدني العالمي".

❖ **الدولة ليست فاعلا وحدويا *Unitary Actor*** بالنسبة للتعددين *Pluralists* بل تتكون، من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة "الدولة" من جهة، ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، وتجاهلا للتفاعلات بين هذه "الفاعلات" *Actors*، بل كذلك تجاهلا للأفكار والقيم، للمنظمات الدولية و"عبر الوطنية" والرأي العام من جهة أخرى.

❖ يتحدى الليبراليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة **فاعلا عقلانيا *Rational Actor*** فالنظرة المجزأة للدولة، تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة، والرغبة في التسوية التي تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك *Miss-perception* أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.

❖ الأجندة السياسية العالمية تبقى **قابلة للتوسيع**، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، مهمة أيضا². يعمل المقرب الليبرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كمنطلق لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة، الديمقراطية والمؤسسات الدولية، ويعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية لتحقيق نوع من التنظيم عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة "الأمن" *Insecurity* هي نتاج للفوضى، ومن هنا فإن أساس التصور

1- عمار حجار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002، ص 12 .

2- المرجع نفسه، ص 13 .

الليبرالي للأمن موسع قبل -النظرية البنائية - ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيراً في إقامة السلام من المتغير العسكري¹. وهو توسيع قائم على أساس " فوق قومي Super National".

لقد تأثر الفكر الليبرالي أساساً بكتابات كل من جون لوك *J. Lock*. وإيمانويل كانط *E. Kant* وآدم سميث *A. Smith*، حيث يقول كانط بأن الأسباب الرئيسة للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار واللاعلاقة المتأصلة في حالة الطبيعة *State of Nature* وهنا يلتقي كانط مع، الواقعيين في اعتبار الفوضى سبباً للحروب، لكنه يتعارض معهم في إمكانية التغلب عليها وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يجد من النزعة العدوانية للبشر².

في حين يرى لوك بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة التي يقوم بها الواقعيون بإنشاء دولة القانون الليبرالي على اعتبار أن وجد قبل السياسة كمعطى الهي، وقد قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي *The Moral Law* استعملت ليبرالية لوك للدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة³. أما آدم سميث فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

تؤكد الليبرالية منذ بداية السبعينات على الانتقال من براداييم ما بين الدول *Inter State* إلى نظام عابر" للأوطان *Transnational System* وما ساهم في صعود التيار الليبرالي، ابتداء من هذه الفترة هو تحول مفهوم الاعتماد المتبادل *Interdependence* إلى أجندة العلاقات الدولية، على أساس أنه لم يعد يحكمها التصور القائم على الدور السيادي للدولة والاعتماد المتبادل، هو ما يعبر عنه الليبراليون ب شبكة العنكبوت *Cob. Web*، والتي سيعبر عنها فيما بعد "بالعولمة" *Globalization* وهو النموذج الذي جاء ليعوض " نموذج كرات البليار "الواقعي *Billiard ball Model* أرنولد والفرز *A. Wolfers*⁴ حيث أن التعامل الاقتصادي بين الدول سيخلق شبكة عنكبوتية من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى أين تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيعه هو " العقلانية" *Rationalism* ويمكن التفصيل أكثر في إسهامات المدرسة الليبرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين: 1- الليبرالية البنوية *Structural libiralism*: اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من بروس روست *bruce russet* ومايكل دويل *michel doyel* من خلال تأكيدهما على ان التحليل الامني يجب ان يستند الى التغير الديمقراطي، لان انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وايضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه ان يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال امام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، وتكون الصفة التعاونية

1- عمار بالة، مرجع سابق، ص18.

2 - *Juanita Elias and Peter Such, International Relations – The Basics – ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007, P 68.*

3 - *Ibid, P 66.*

4 - *Charles P. David et Jean Jacques Roche, Op.cit, P 97.*

سمتها البارزة، وعليه فان مفهوم الامن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة :كلما " تدمقرطت" *Democratization* الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها، ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة "ثقافة ليبرالية" للتوافق أو الحل الوسط *Compromise*.

ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط عبر إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط حول الأمن الدولي في كتابه السلام الدائم *Perpetual Peace* وهي :¹

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.

- الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان.

- الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية، أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وهنا يرى روست أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية" الواقعية الفجة" للحرب الجميع ضد الجميع، والتي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعايير ومؤسستها الداخلية.²

2- الليبرالية المؤسساتية *Institutional Liberalism* : يؤكد الليبراليون المؤسساتيون على أن

المؤسسات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، حيث أن عملية" مأسسة الأمن" تزيد بالنسبة للدول من مزايا التعاون وبالتالي تخفيض المخاطر والغش وتقوم بتنشئة أو "جتمعة" * *Socialization* الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن استقلالية الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات، وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن³، وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية، كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها. كما استطاع مقترب الليبرالية المؤسساتية" أمنيا" إقناع العديد من صناعات القرار الأمريكيين بحججته ومع نهاية الحرب

1- جون بيليس وستيف سميت، مرجع سابق، صص 428-430.

2- عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، ص 129.

* يمكن التمثيل لمصطلح "جتمعة" بمنظمة التجارة العالمية-WTO- حيث تبنت مجموعة من القواعد التي ستقوم بمجموعة الدول للتوفيق بينها قبل العمل على تنفيذها.

الباردة تم تفعيل هذا النظام في حرب الخليج الثانية، حيث تشكلت قوة دولية لإخراج العراق من الكويت بقيادة الولايات المتحدة رغم أن القرار نص على أن تكون القيادة للأمم المتحدة¹. كما تم التبرير لتوسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس بيل كلينتون بعد انهيار المعسكر الاشتراكي².

1- خميسي شيب، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات، قسم البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص، 35.

2 - Charles P. David et Jean Jacques Roch, Op.cit, P 97.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية-الما بعد الوضعية.

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري الليبرالية والواقعية على وجه التحديد في الإمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف "التكوينية التأملية"، نظرا لمحاولتها الإمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية. وعليه، فإن النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف إبستمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاور الثلاثة للتفسير في العلاقات الدولية" التكوينية في مواجهة التفسيرية."

المطلب الأول: الأمن من المنظور البنائي جسر الهوة الأمنية.

أدى بروز المقرب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقرب البنائي هو: "اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا".

كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة وعلى رأسها الواقعية والليبرالية بالفاشلة نظرا لاهتمامها بالجوانب المادية وإهمالها للجوانب المعيارية. بتفصيل أكثر يعزو البنائيون عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية. غالبا ما ينظر إلى البنائية على أنها "جسر رابط" *Bridge Gap* بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية - التكوينية، على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحُد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبرالية.¹

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولاس أونوف *Nicholas Onuf* "عالم من صنعنا" *World of our making*، الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح "البنائية" *Constructivism* ومنتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر واندت *Alexander Wendt* "الملقب بأب البنائية" عام 1992 في إطار النظرية النقدية الاجتماعية كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق "واندت" أنه لا يطرح "نظرية" *Theory* وإنما "مقاربة" *Approach*، تقوم على الافتراضات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
 - البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" *Intersubjective* .
 - هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام.²
- انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاثة، تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبني عليها التصورات الواقعية والليبرالية، وهنا تنفرد البنائية مقارنة بالواقعية

1- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الطبعة الأولى. دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص322.

2- عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص 323.

والليبرالية بأنها تجمع بين معرفية/وضعية، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن للباحث دراسته ابستمولوجيا وانطولوجيا ما بعد وضعية، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي معطى مسبقا ولا هو ذاتي تابع لخطابات الشرعنة، ولكن تتداخل فيه "التذاتيات"، وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية بالتذاتانية للتبسيط أكثر، يمكن أن نقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المنظورات المشككة للاتجاه التفسيري، "فالبراداييم البنائي" مثلا يختلف عن "البراداييم الواقعي" من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: "الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين"¹. الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تركز البنائية على عنصر "الهوية" Identity تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية الدول وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها، وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النزعات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناعات قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، ويمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك "النموذج كرة البليارد" Billiard Ball Model الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور، لأن حسبهم فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول الكرات (لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم) حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي.²

إذن الفوضوية Anarchy تعد من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى ألكسندر واندت في مقاله الصادر عام 1992 والموسوم ب: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسات القوة" بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها.³

1- عمار حجار، مرجع سابق، ص 41 .

2- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. مرجع سبق ذكره، ص 224 .

3- Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 186.

ويقول **واندت**: بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس المصلحة القومية، فإنه ورغم إشارة هذه الأخيرة إلى "مستلزمات" *Exigences* الأمن وإعادة الإنتاج، فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقارنة أنانية في إشارة إلى الواقعية والليبرالية حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. وعليه يفرق **واندت** بين ثلاثة أنواع /تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة **عدو** فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى **هوبز**ية. ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة **تنافس** تكون مشكلة الفوضى **لوكية**، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها كأصدقاء نكون بصدد فوضى **كانطية**.

ويرى **واندت** أن الثقافة **الهوبز**ية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة **اللوكية** بل وحتى **الكانطية** كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل: الجماعة الأورو - أطلسية أين تحدد الثقافة **الكانطية** سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصالحها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة¹.

تتمحور نظرة البنائين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي. وبالنسبة لـ **واندت** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به² أما بالنسبة لباحثين بنائين آخرين على غرار **جون روجيه John Rogie** **كراتوشويل فريدريش Kratochwill Fredirich** و**إيمانويل ادلر Emanuel Adler** وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين *Corpus* النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:³

❖ أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بني *structure* وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" إلا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن "تنبؤيا" بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام **وستفاليا** على دمجها ضمن سلوكها.

❖ الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.

1- عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن". محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009.

2 - Charles P. David et Jean Jaques Roche, Op.Cit, P 104.

3- بالة عمار، مرجع سبق ذكره، ص28.

❖ يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن *Amelioration* بشرط أن تتغير طريقة التفكير، وبصورة حيادية، فإن المقترَب البنائِي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى كما يعتقد أغلب الواقعيين، يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للاتحاد السوفيتي عندما لعبت أفكار **غورباتشوف** دورا هاما في إنهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار القوة السوفيتية كبديل عسكري.

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن إسهامات كل من **واندت** و**أنوف** باعتبارهما أعمدة المقترَب البنائِي، فإن **إيمانويل إيدلر** يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما **بيتر كاتزنشتاين Peter Katzestein** فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية. وهذه محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترَب الذي حاول إعطائه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية والاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

المطلب الثاني: الأمن من منظور النقدية الاجتماعية

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طوره "مدرسة فرانكفورت" *Frankfurt School* بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، " وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأطروحات انطولوجية، ابستيمولوجية ومنهجية تختلف بدرجة كبيرة عن الأنساق الانطولوجية، الابستيمولوجية والمنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية. تعد النظرية النقدية الاجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي، نظرا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما: **الفكر المثالي والفكر الماركسي**، لدرجة أن البعض يصفها بالماركسية الجديدة نظرا لأن بناءها النظري المفهوماتي جاء في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية متشعبة بالفكر الماركسي.

يعتبر **يورغن هابرماس Jurgen Habermas** أهم مفكر نقدي إلى جانب كل من **تيودور ادورنو Theodor Adorno**، **ماكس هوركايمر Max Horkheimer** و**هاربرت ماركيز Herbert Marcuse** من ألمانيا، و كل من **روبرت كوكس Robert Cox** و**لينكلاتير A. Linklater** من بريطانيا.¹

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية التفسيرية، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت ادعاءاتهم حول "الحقيقة" *Truth* والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط الإيديولوجية العالمية لشرعنة بعض الترتيبات العالمية، ودعم

1- جندي عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية . ص 113 - 114.

بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الإيديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية، وعليه فإن مهمة النظرية النقدية هي إمطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا¹.

وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية الاجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس انطولوجية وابستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا².

فعلى المستوى الابستمولوجي تنطلق النقدية من افتراضات منهجية" لا وضعية" *Non-Posivis* للعلوم الاجتماعية، وهذا ما تؤكد أعمال هابرماس المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1987 والمرتبطة " بالمعرفة

والمصالح الإنسانية " *Knowledge and Human Interests*

حيث يميز هابرماس بين ثلاثة أشكال للنظرية تقوم بدورها على ثلاثة "مصالح معرفية" هي:

1- **المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية التجريبية:** وهي تلك العلوم التي وصفها الرعيل الأول من هذه المدرسة بالعلوم الوضعية *Posivist Sciences* وعلى الرغم من استهانة المنظرين الأوائل بهذا الصنف من المعرفة إلا أن هابرماس يؤكد على مكائنها في حياة البشر وهو كما يرى أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يسميه " بالوسط" *Media* المجال الذي توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ³.

2- **المصلحة العملية:** وتؤدي بدورها إلى ظهور العلوم التأويلية أو ما يعرف بالهيرمينيوطيقا *hemeunitics* والتي ينصب اهتمامها على التفاعل البشري والسبل التي يُتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية⁴. ويذهب هابرماس إلى أن المصلحة العملية تفضي إلى نوع ثالث من المصلحة وهي:

3- **مصلحة الانعتاق والتحرر:** والتي تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدرتنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما نعمل على أساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقا من إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيا⁵. وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية هابرماس النقدية.*

تواصل النظرية النقدية مهاجمتها الحادة لافتراضات الواقعية حول بنائها لنظرية "موضوعية علميا" وحيادية معياريا"، حيث يرى روبرت كوكس أحد أبرز المنظرين النقيدين-أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، وهو ما يتوافق مع المنطلق النقدي ل كوكس المرتبط بعبارته الشهيرة "النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف معين " *Theory is always for someone and for*

1 - Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *Op. Cit*, P 9.

2- عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص، 30.

3- أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، أبريل 1999، ص، 307.

4 - Dan L. Maclsaac, " *The Critical Theory of Jurgen Habermas*",

<http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html.le12/12/2013>.

5- أيان كريب، المرجع نفسه، ص، 308.

* يرى هابرماس بأن النظرية *Theory* هي نتاج للفعل البشري وتخدم غايات ذلك الفعل، وهي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية أكبر للبشر، كما أنها تتطور بأشكال متباينة بعيدا عن الأعمال المتأخرة لهوركايمر و ادورنو وأصحاب اتجاه ما بعد الوضعية الذين ترتبط المعرفة عندهم بالهيمنة والاستعباد.

"some purpose" نازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس "المعيارية الذاتية" *Subjective Normative*.¹

منهجيا: يرفض النقاد هيمنة منهج علمي واحد، ويدعون إلى التعدد المنهجي بهدف إبراز أهمية الاستراتيجيات التفسيرية.² وانطلاقا من كونها مزيج من **الماركسية والغرامشية***، تتبنى النظرية النقدية ابستمولوجيا "مادية تاريخية" وفق منهجية جدلية، ممثلة بذلك قطيعة واضحة مع الابستمولوجيا الوضعية التجريبية القائمة على منهج علمي وحيد وهو المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي يميز الواقعية البنوية.³

انطولوجيا: تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل *Action* والطبيعة الإنسانية *Human nature* وأهمية الهوية في بناء المصالح والأفعال.⁴ وكذا مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي المفترض قيامه على تنافس دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار الترتيب العالمي القائم فحسب **وليام Mc.Williams** و **كروز K.Krause** فإن الفوضى والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعيتين حتميتين، وإنما مجرد سلسلة من الافتراضات والظروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة.⁵

إذن وانطلاقا من أن الواقعيين والنيوليبراليين يقبلون "إشكالية الفوضى" كمعطى، ويسعون للتقليل من الآثار الجانبية السيئة للفوضى، فإن المقترحات الجديدة ومنها النقدية تسعى إلى إيجاد السبل التي عبرها يمكن للفوضى أن تخدم مصالح معينة.⁶

ما يقصده النقاد هنا وفي تحليلهم بمعنى أنهم يسعون إلى ربط *Reflexive* لمفهوم الأمن ارتكاز هذا الأخير على فكرة الانعكاسية الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون في نظرهم للواقع على "القيم والخطابات"

Values and Speeches, حيث يتقاسم النقاد ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن هي:⁷

- 1- يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.
- 2- يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.

1 - Dan L. Maclasaac. Op.cit.

2 -Richard Price and Christian Reus-Smith, " *Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivist*", <http://ejt.sagepub.com/egi/content/short/4/3/259>

*هناك من يطلق على النظرية النقدية الاجتماعية اسم الغرامشية الجديدة نسبة إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة.

3- عمار حجار، مرجع سابق، ص 35 .

4 -R. Price and C. Reus – Smith, Op.cit.

5- عمار حجار، مرجع سابق، ص 36 .

6 -Chris Brown, Op.Cit, P 57 .

7- عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، مرجع سبق ذكره.

والهيمنة لا تقوم إلا من خلال الأيدولوجيا التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العلاقات التي تفرضها أمرا عاديا وطبيعيا لا يثير التساؤل.

3- يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة و"الانعتاق الإنساني" *Human Emancipation* وهو مفهوم غير دولاتي وباعتبارها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الأمن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي:

أولا: بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها إلى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير. وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم إنساني للأمن.

ثانيا: تركز النظرية النقدية على "دور الخطاب" *Speech* في شرعنة سلوكيات معينة وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات.¹

ثالثا: يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف لأن "مقاربة نسائية *Feminist Approach* للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية، على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعا: إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضعف الدول، وتحمّل قدر كبير من "المسؤولية الشاملة" *Global Responsibility*، كما تدعو والأفراد إلى عوامة استجابات الأمن عن طريق الفعل "المؤسسي" المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي.²

إذن تحاول النظرية النقدية الاجتماعية إعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الافتراضات الاقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك بالإضافة إلى ما سبق من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال **كين بوث Ken Booth** الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولي، و **جيم جورج Jim Georg** الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة و **جيمس دردرين James Der Derien** الذي يعتبر الصور *Images* أكثر تأثيرا من الواقع في التأثير على الأمن وأخيرا **ماري كالدور Mary Kaldor** الذي يدعو إلى "ممانعة مجتمعية عبر قومية" *Contestation communautariste transnational* للسياسات المسؤولة عن الفصل بين الحروب والدول التي تسببها.³

المطلب الثالث: الأمن من منظور ما بعد الحداثة

على الرغم من بلوغ "ما بعد الحداثة" *مرتبة" النظرية "ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصور جديد للسياسة العالمية لا تزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها

1 -Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 106 – 107.

2- عمار بالة، مرجع سابق، ص، 34.

3 -Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 107.

* تعرف أيضا بما بعد البنوية

الأولية لا تزال مرتكزة على تكثيف النقد الاستيمولوجي والمنهجي لتحطيم أسس الفكر الإنساني المهيمن والذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري الغربي" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.

يعتبر كل من فوكولت *Foucault* دريدا *Derrida* بودريار *Baudrillard* ليوتار *Lyotard* ولاكان *Lacan* من أبرز المساهمين في بناء نظرية ما بعد الحداثة والتي ترجع أصولها الفكرية إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، إلا أن ما ساهم في دخول النظرية عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب جون فرانسوا ليوتار "الوضع ما بعد الحداثي" إلى الإنجليزية عام 1984 وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في الحوار الثالث *Third Debate* كما يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل *The Aesthetic Turn*.¹

تعد "ما بعد الحداثة" النظرية المابعد وضعية بامتياز *Post-Positivist*، لأنها تمثل مقتربا يقوم على طرح تساؤلات حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة، حيث يرى فوكولت بأن كل من المعرفة والقوة ينشئان بعضهما البعض وبشكل متبادل.²

ويقول بأن "المعرفة والقوة ببساطة وجهان لعملة واحدة، فمن الذي يقرر ما المعرفة؟، ومن الذي يعرف ما احتياجات أن تكون معرفة؟".³ وعلى هذا الأساس فإن أنصار ما بعد الحداثة يريدون التطرق إلى: أي علاقات قوة تدعمها "الحقائق" وممارسات المعرفة؟، وهي النظرة التي استخدمها منظرو ما بعد الحداثة لفحص "حقائق" العلاقات الدولية لمعرفة كيف أن مفاهيم وادعاءات المعرفة تعتمد في الواقع وإلى حد كبير على علاقات قوة محددة.

ولتأكيد ذلك يقدم كل من سينتيا ويدر *Cynthia Weber* وجينس بارتلسون *Jens Bartelson* مثالان حديثان حول مفهوم السيادة، حيث يظهر وفي كلتا الحالتين بأنه متغير تاريخيا رغم محاولة باحثي الاتجاهات السائدة إضفاء معنى ثابت له بشكل مصطنع.⁴

لقد أدت العديد من المؤشرات إلى الدفع نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وفي صورة نقدية لعل أبرزها:⁵

1- اندلاع الثورات العرقية، وشيوع الحركات الانفصالية المرتبط بأزمة الدولة القومية.

2- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على "المجال العام" *Public Realm*.

1- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. ص 319.

2- Chris Brown, Op.cit, P 119.

* *The Original Text* : « Knowledge and power are simply two sides of the same question: Who decides? what Knowledge is ,and who knows? what needs to be decided? ».

3- Campbell Jones, " Theory After the Post Modernism Condition ",

<http://org.sagepub.com/cgi/content/abstract/12/09/2013>.

4- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص، 388 .

5- قاسم حجاج، العالمية والعولمة :نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية .جمعية التراث، الجزائر، 2003، ص 143.

3- صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.

حيث يركز هذا النقد في المقرب ما بعد الحداثي على مهاجمة ما يسمى بالنظريات "ما وراء السردية" *metanarratives Theory* القائمة على مجموعة خاصة من "ادعاءات المعرفة النقدية، النظريات ما وراء النصوص السردية في *Lyotard* انطلاقاً من افتراضات *Stephen Comings* يحدد والتأكيدات الفرويدية لهيمنة العقل الباطن *Christianism*. الماركسية، الهيكلية، نموذج العلم العقلاني، المسيحية للعالم.¹ حيث يعرف ليوتارد ما بعد الحداثة بوصفها "عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية"، بمعنى أنها تنكر إمكانية وجود أسس لإثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديثنا². أما على مستوى التنظير في العلاقات الدولية، يتبنى ما بعد الحداثيون نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، حيث يرى والكر *R.B.J. Walker* أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيراً للسياسة العالمية لمعاصرة مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة وبعتمادها على "عقيدة التناص"³ *Intertextuality*.

تتحدى ما بعد الحداثة حقل العلاقات الدولية في مستوى جذوره الأكثر عمقا، وذلك بطرح تساؤل "ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟"، مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادها للاتجاهات النظرية الأخرى في الاتجاه التفسيري⁴.

ومن خلال عقيدة "التناص"، تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية "أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع⁵. وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير⁶.

يعتبر الفيلسوف الفرنسي "ما بعد الحداثي" *جاك دريدا* الأكثر تطورا وإثراء لعقيدة "التناص" والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية، حيث يقول: "يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه"⁷، يبقى *دريدا* المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوية أو لغوية. استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة، يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب مع الأبعاد الاستيمولوجية والانطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية.

1 - Chris Brown, Op.Cit, P 119

2- جون بيليس وستيف سميت، مرجع سابق، ص، 392 .

3- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية.، ص331.

4 - Keith Webb, " Preliminary Questions about Post-Modernism" <http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html>.

5 - عمار بالة، مرجع سابق، ص38.

6 - عمار حجار، مرجع سابق، ص 38

7 - عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة،. الطبعة الأولى. دار الفكر، سوريا، 2003، ص89.

فنظرة ما بعد الحداثيون للأمن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ويستندون في ذلك على نقد أو تهميد الطرح الأمني الواقعي الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الأمن. وانطلاقاً من ذلك يقدم منظرو ما بعد الحداثة بديلاً للخطاب الأمني الواقعي الذي يصطبغ بطابع سياسي يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، حيث يصفه ريتشارد آشلي *R. Ashley* بالأيديولوجية التي تحمل مشروعاً شمولياً يشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبار الواقعية تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول، هذا البديل هو تبني خطاب أمني جماعي يركز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى.¹

ويقترح مفكرو ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي، لعل لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية *Epistemic* أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية، بعيداً عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين. وعلى الرغم من التجديد الذي أضفته نظرية ما بعد الحداثة على العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، ومن منظور تفكيكي على رأسها مفهوم الأمن، إلا أنها تبقى عرضة للعديد من الانتقادات، على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى "بالعالم الحقيقي" بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة من قبلنا.

1- خالد معمرى، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، باتنة، الجزائر 2007/2008، ص. 109/108.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي.

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري عبر مدرسة كوبنهاغن التي تعد أولى المدارس المراجعة، انطلاقاً من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم باري بوزان.

المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان " الناس، الدول والخوف"، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية - *People States and Fear : The National Security Problem international Relations* الصادر عام 1991 وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن. من أبرز مفكريها نجد باري بوزان، أولي ويفر *Ole Weaver* و جاب دو ويلد *Jaab de Wilde* بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء " معهد كوبنهاغن لدراسات السلام" *Copenhagen Peace Research Institution*.¹

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره - وقبل كل شيء - مسعى *une démarche* وأن الفاعلين *Actors* ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار " الأمانة *Securitization*، وهو مسار ترتكز أسسه على " تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"² لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيداً عن الافتراضات النيواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل كما رأينا سابقاً حيث يصف بوزان نفسه " بالليبرالي الواقعي".³

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان لهذا الأخير على أنه: " العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحياناً أخرى، فأساس الأمن هو " البقاء"، لكنه يشتمل أيضاً على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود. " ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد " الانفلات منه أو

1 - *The Copenhagen School International relations*، http://www.wikipedia.com/widening_security/the_copenhagen_school_international_relations.htm.

2 - Charles PH. David et Jean J. Roche, Op.cit. P 106 .

3 - Keen Booth and Steve Smith. *International Relation Theory Today*, USA, Pennsylvania, the Pennsylvania state university press, 1995, pp 176-177.

تحييده كلياً ، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبياً فقط أبداً مطلقاً، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدها الوظيفية"¹.

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلاً من أن تكون مصدر أمن، يؤكد بوزان بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى بوزان بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن *Security Dilemma* والفوضى الدولية وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي *Domestic Order*، يتوقع بوزان بأن النظام الدولي يسير نحو "فوضوية ناضجة" *Mature Anarchy* وهو النموذج الأكثر استقراراً للفوضى الدولية.²

يرى الموسعون في إطار مدرسة كوينهاغن وعلى رأسهم بوزان ويفر بأن إطار "الأمننة" *Securitization Framework*، يستند في تحديده على ثلاثة معاني:³

أولاً: شكل الفعل *The Form of the Act* المبنى أمنياً، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

ثانياً: سياق الفعل *Context of the Act* محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل .

ثالثاً: طبيعة الفعل *the nature of the Act* معرفة فقط من ناحية تعيين محددات الأمن.

تتجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية مدركاً ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد.⁴

وعليه فقد دخلت "الأمننة" حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل إنشاء شبكات الجريمة عبر القومية "والسيداء" *Aids* كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حالياً ترتيبات واسعة "لأمننة الهجرة" *Securitization of Migration* خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. ص 13.

2 - Ken Booth and Steve Smith, *Op.Cit*, P 185.

3 - Matt McDonald, "Securitization and the Construction of Security", <http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.

4 - Ibid .

لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات " ما بعد البنيوية" *post Structural* للأمن بفكرة "الاستثنائية" *Exception* وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة كوينهاغن للأمن على أنها مسار/عملية تأخذ وضعاً خارج "السياسات العادية" للدولة.¹

أما اللا أمن *Insecurity* عند بوزان فيعكس عمل التهديدات والانكشافات بصورة مشتركة، على اعتبار أنهما مفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفف من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره. وإذا كانت الإنكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين، أولهما: استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتية/الموضوعية، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري. ثانيهما: صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكيل تهديداً للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.²

انطلاقاً من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، حيث ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:³

- 1-الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.
- 2-الأمن السياسي: ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- 3-الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- 4-الأمن الاجتماعي: ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا الانكشاف والتهديدات و التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.
- 5-الأمن البيئي: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة تعمل سوياً في شبكة قوية من الترابطات، فمثلاً هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني، حيث يرى الدكتور وليد عبد الحفي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة

1-Idem..

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي . ص16.

3- المرجع نفسه، ص، 17 .

أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيراً رئيسياً في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعوداً وهبوطاً في سلم القوى الدولي، ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار "نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى.¹

كما يمكن إضافة البعد السكاني الذي يعتبره كتاب مثل هنتغتون و بول كينيدي أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي في الدول الأخرى يشكل تهديداً للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة. بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزاً غذائياً مزمناً منذ سنوات.²

المطلب الثاني: مقترب مركب الأمن وموقع منطقة الساحل و المغاربية منه.

من خلال دراساته المراجعة لمفهوم الأمن، يقترح بوزان بعداً مهماً ضمن مساهماته "لدراسة الأمن الإقليمي" *Regional Security* وهو التصور الذي قد يبدو مفهوماً لدى البعض إلا أنه لم يدرس بشكل كافٍ قبل بوزان. وعلي هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية *Relational Phenomenon* ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي "لاعتماد الأمن المتبادل" *Interdependence Security*، غير القابل للتجزئة.³

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة ل بوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى "توازن القوى" *Balance of Power* لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية.⁴

إن تحليل بوزان لمتلازمة صداقة/عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على "أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعياً لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى."⁵

ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس *Revelry* مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف "مركب الأمن" فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل

1- وليد عبد الحى، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية. الطبعة 01. مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 117/ 118.

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. ص 18.

3- Mariane stone, "Security According to Buzan : A Comprehensive Security

analysis", <http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf.:12/09/2013 à 13h30>.

4 - Barry Buzan and ole weaver, *regions and power : the structure of internationals relations*, Uk, CAMBRIDGE, University press, 2003, P45.

5- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص 21.

متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترح يمكن أن يكون إطارا مناسباً لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم.¹

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب بوزان، هي أنه يتأثر في غالب الأحيان بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى اليونانيون والأتراك، العرب والفرس، الحمير الحمر والفيتناميين أو بالالتقاء الثقافي والحضاري العرب والأوروبيين، شمال وجنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية، كما يلعب القرب الجغرافي دوراً حاسماً في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى بشكل كبير في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية.²

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي تتركز على أربع متغيرات هي:³

1- الحدود Boundaries: التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره .

2- البنية الفوضوية *Anarchy Structure*: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق .

3- الاستقطاب *Polarity*: الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات .

4- البناء الاجتماعي *Social Construction*: الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات .

من هذا المنطلق واعتماداً على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط من المغرب إلى باكستان شرقاً ومن سوريا إلى الصومال جنوباً، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيراً جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية، كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال وتضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية ويشرعنان درجة عالية وغير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلاً لإقامة منظمات إقليمية [الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي ...] ويلعبان أيضاً دوراً رئيسياً في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي: إسرائيل، تركيا وإثيوبيا. وعليه فإن الأنماط الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات.⁴

ويقر بوزان بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط والمغرب العربي، والتي لها دينامياتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط، يكفيان لتبرير تحديده ك نطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية ما يهمنا

1 - Mariane Stone, Op.cit.

2 - Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 45 .

3 - Ibid, P 53.

4- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. ص22.

في هذه الدراسة، وضمن مركبات الأمن الفرعية هو مركب الأمن المغاربي، والذي يصفه بوزان بالأضعف، حيث يتركز أساسا حول تحول واضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية.¹

ويرى بوزان بأن حدود "المغرب العربي" مع إفريقيا قد شوهت، انطلاقا من أن ديناميات "الأمن المغاربي" تدفع نحو تخومات أخرى على رأسها: تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى. إلا أن أكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي انفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975، وهو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا.²

إن ارتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي في إطار مركب الشرق الأوسط بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي، والأمريكي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ولو نظريا بعد توسع مفهوم الأمن يقود إلى وجود خط تماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي وأوروبا، هو "المتوسط" الذي يخضع إلى تقسيمات معينة تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها واستثمارا في الأزمات التي يعرفها هذا المركب، ووفقا لما تقدمه المقتربات السابقة من أطر تحليلية تساعد على فهم إمكانية التموغ الأمريكي متوسطيا انطلاقا من توسع مفهوم الأمن.

1 -Barry Buzan and Ole Waever, *Op.Cit*, P 193.

2 -*Ibid*.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل
الإفريقي وتداعياته الأمن الجزائري

تمهيد:

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي واهتمام الجزائر بذلك

المبحث الثاني: الفواعل المهتدة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي

مدخل:

سنحاول في هذا الفصل تحليل لأهم التهديدات الأمنية التي تميز منطقة الساحل الإفريقي وذلك من خلال فحص للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة وموقعها الجغرافي و واقعها الاجتماعي وكذا التطرق للاهتمام الجزائري بهذه المنطقة كون الدراسة منصبة ومتصلة بانعكاسات هذه التهديدات على الأمن والنظام السياسي.

وسيتم ذلك وفقا لمبحثين، أين نتناول في المطلب الأول من المبحث الأول الواقع الجغرافي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي، أما المطلب الثاني من نفس المبحث سنخصصه لأبعاد اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في المنطقة.

أما المبحث الثاني والذي جاء بعنوان الفواعل المهددة للأمن في منطقة الساحل فقد قسمناه إلى ثلاث مطالب، جاء المطلب الأول متناولا لواقع نموذج الدولة الفاشلة في منطقة الساحل وإفرازاته الأمنية، في حين خصص المطلب الثاني لدراسة ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، أما المطلب الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى مشكلة الهجرة السرية وأهم انعكاساتها على أمن المنطقة

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو سياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا و سياسيا . سبب هذا التحول في التفكير العملي و العلمي حول المنطقة لا يعود للشروحات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية و جديدة وقعت في المنطقة ولكن لحسابات أساسية مرتبطة بتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيو سياسي. سوف نحاول في هذا الجزء من البحث إبراز الواقع الجغرافي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي، ثم نتطرق لأبعاد اهتمام الجزائر بهذه المنطقة .

المطلب الأول: الواقع الجغرافي و الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي

أولا/ الواقع الجغرافي

قبل التطرق للواقع الجغرافي لا بأس أن نعرف الساحل الإفريقي بحيث قدمت العديد من التعاريف لدول الساحل من بينها:

تعرف دول الساحل لغويا: تعني الشاطئ، ريف الشاطئ، شاطئ الصحراء، أو جنب من اليابس المتصلة مباشرة بالبحر بمعنى شاطئ¹ ، أما شبه الساحل الإفريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء.

يطلق على ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا و الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر أي دول الساحل تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء و إفريقيا الاستوائية يغلب عليها الطابع الصحراوي². أي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد والتي تشهد أزمات أمنية متوالية أو تتأثر بأزمات دول الجوار فيتأزم حالها، لذلك سميت بقوس الأزمات ويشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء³ شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل و حتى حزر الرأس الأخضر يعتبر الساحل خط حدودي يفصل بين البحر المتوسط و إفريقيا تحت الصحراء كذلك طريق مرور للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا⁴، أي إجمالا لما سبق دول الساحل هي بوركينا فاسو والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد نشر يسكنها 196.2081 مليون نسمة، و إذا ضم له كل من بوركينا فاسو و نيجيريا و جزر الرأس الأخضر تصبح مساحته 1202001 كلم² ويقطنها 27.151500 مليون نسمة إذن فمساحة الإقليم تعادل: 31.04% من مساحة القارة و هو أكبر الأقاليم في القارة. من خلال مساحته يبين لنا أن إقليم الساحل الإفريقي أكبر الأقاليم الإفريقية و أكثرها اتساعا حيث يعتبر بمثابة جسر يربط

1-Mehdi Taje, "Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain", college de defence de l'OTAN, NDC occasionel paper 19, decembre 2006, p 6

2 - أحمد برقوق, "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي", جريدة الشعب العدد 14466، 06 جانفي، 2008، ص 12.

3 - Abdcelem Ikhlef, *Le Sahel défailant : Arce de tous les risques ?*, (Algérie : Geostartégie Horizon, 2010), p.4.

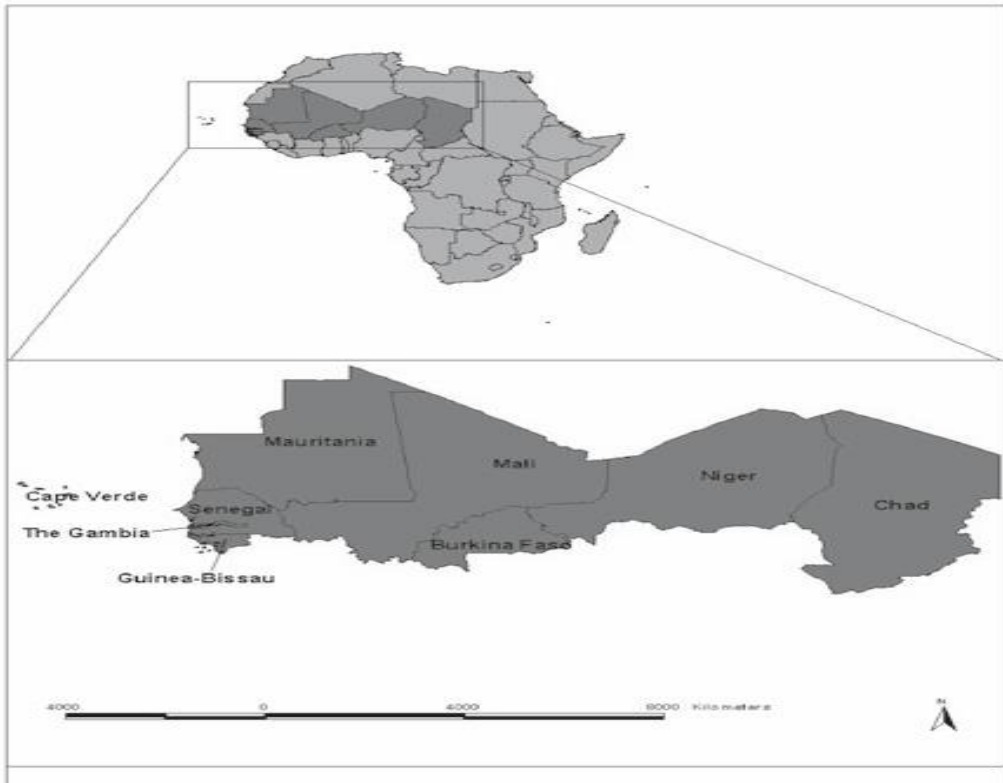
4 - صديق محمد صلاح، سامح عثمان أحمد . موسوعة المعرفة . ط. 4. الإسكندرية: عتبة الثقافة، 2004، ص 28.

غرب وجنوب إفريقيا بشمالها. بالإضافة لموقعه الاستراتيجي التي تشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر. ويكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، فيمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة.

كما أن موقعها جعلها تتمتع بأهم الأنهار في منطقة الساحل الإفريقي فان في هذه الدول مجموعة من أنهار أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول فهو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل و الكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع و من حيث المياه المتوفرة فيه التي هي صالحة للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، وكذا نهر السنغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، و كذلك نهر السنغال المصنف سادسا بين أنهار العالم بالإضافة إلى الكثير من الأنهار الأخر إلى توجد في نهر كافالي و نهر بندامي و نهر باغوي و باؤلي الموجدان في مالي.

وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمّع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS مثل ما يوضحه الشكل التالي:

خريطة رقم (01): موقع دول الساحل الإفريقي ضمن قارة إفريقيا

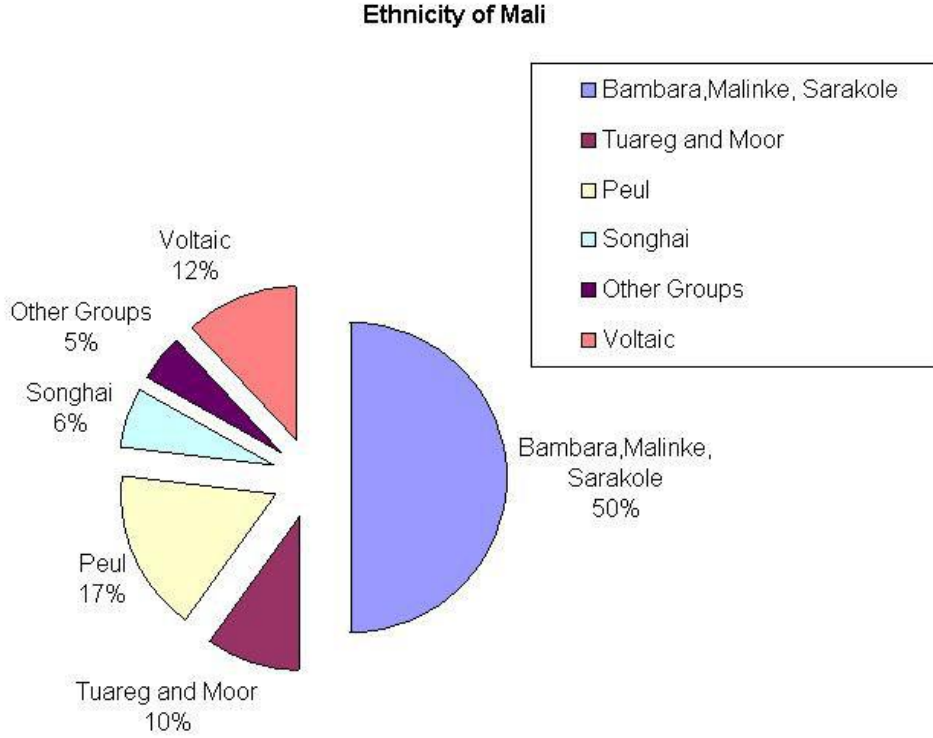


المصدر: ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2008، ص 39.

ثانيا/ الواقع الاجتماعي:

تحتوي منطقة الساحل الإفريقي على خليط من الاثنيات و الأعراق والقبائل و هذا ما نسج تعدد في الديانات المتبعة و كذلك في اللغات و اللهجات و هذا التعدد نقيسه في دول الساحل الإفريقي مثلا في مالي نجد ما يقرب 23 عرق (ميغا، المانك، السنجو، السركولي، السنغهاي الدوغم).

الشكل رقم(01): التعدد العرقي في مالي



source: Mali's Demographics, cademyafricageography.wikispaces.com/Mali's

أما نيجريا فتشكل جماعة اليوروبا 20% و الايبو 18% الهوسا و الفلاني 30%. وتشاد وموريتانيا إلى ثلاثة انتماءات عربي امازيغي البربر زينخي حيث ينتشر الامازيغ و العرب في الجهة الشمالية لمنطقة الساحل الإفريقي أما الفئات الأخرى فتتمركز في الجهة الجنوبية¹ أما النيجر يوجد بها عشرات من الجماعات العرقية، ولكن أظهر إحصاء عام 2013 م أن أربعة مجموعات رئيسية حساب 90% من السكان: والهوسا 55.4% والطوارق 9.3% اما في السنغال يصل عددها إلى حوالي 20%

أما المجموعات الأخرى فتضم سكاناً يعيشون في مناطق جنوب السنغال، وخاصة في منطقة كازامانس الطبيعية. ومجموعة ديولا الإثنية هي أكبر المجموعات التي تعيش في تلك المنطقة؛ أما الماندينغ والبابارا فيمثلان

1 - عمران أبو صلاح أبو قبلة، دور الجماهيرية في إفريقيا، طرابلس: جامعة عمر المختار، 2002، ص 15.

مجموعتين صغيرتين تعيشان في المناطق المحيطة بالكازامنس القريبة من مالي وغينيا. وهناك مجموعات أثنية أخرى تعيش في مناطق الجنوب الشرقي الجبلية، كمجموعة الباساري التي تعيش في سفوح جبل فوتا - دجالون.¹ يمكن أن نقول أن منطقة الساحل الإفريقي تحمل تعقد في تركيبة العرقية أو ما يسمى بفسيفساء الاثنية، التي تحتوي على كل أنماط أو مظاهر حياة من البدو و الرحل إلى الحضرة كما انه لا بد من التلويح لنقطة مهمة أن هذه التركيبات الاجتماعية معقدة لان توزيعها خضع للاستعمار الأوروبي بحيث أن توزيعها لم يخضع لطبيعة التركيبة الاجتماعية، و إنما خضع هذا التوزيع لمصالح الدول الغربية، فينتشر سكان النيجر 17 مليون نسمة بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد. ويعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في الحي الجنوبي، حيث عمليا يقع كل البلاد 12 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة. على العكس، وبعض أجزاء في الشمال تكاد تكون 4 أغلبية السكان من الريف والفلاحين و دليل آخر على هذا التقسيم التوارق المقسمة بين العديد من الدول.

المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في المنطقة

إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية يرجع لكون هذه الأخيرة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات وللموقع الاستراتيجي الذي تحتله.

لذا كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي التي تقوم مجا عدة دول من بينها فرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة. فالنسبة لفرنسا المستعمر السابق للمنطقة حيث تدرك قيمة الثروات التي يزخر بها باطن الصحراء الكبرى، أما ليبيا فطلما وقفت وراء التوترات التي عرفتها المنطقة عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لسياستها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة للاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقا وغربا، ناهيك عن سعيها الدؤوب لتأسيس ما يعرف بدولة الطوارق الكبرى أما للولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت على الخط سعيها منها لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية المتعاطمة استراتيجيا عند مراكز صنع القرار في الغرب، فمكافحة الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي هي مبرر كاف حسب الأمريكيين لنشر قوات هناك والقيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب هناك.

ومن المهم التذكير بأن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث جاء الرد الجزائري سريعا على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أكد على رفض الجزائر القطعي لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة افريكوم، ولم يلزم بوتفليقة الموقف لبلاده فقط بل دعا دول الساحل الإفريقي بوضوح إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الأمريكية .

1 - الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، فبراير 2011، ص 4

وهي إشارة واضحة لأن تنتهج دول المنطقة خطة مشتركة للدفاع عن نفسها من تلك الآفات، دون الارتقاء في أحضان واشنطن تحت عقدة العجز عن المواجهة، والقدرة على التعاطي مع تلك المظاهر وذلك انطلاقاً من قناعته أن المطلب الأمريكي ينطوي على نوايا وأهداف تنهب إلى أبعد من ملاحقة القاعدة والتخريب، لتمس سيادة وكرامة شعوب المنطقة.¹

عموماً إن كل هذا التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تنتبأ بتحول المنطقة إلى أفغانستان ثانية تبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة الساحلية الصحراوية وتأثيرها المباشر على أمن الجزائر، وقد تفاقمت المخاطر القادمة من المنطقة على الأمن القومي الجزائري في السنين الأخيرة مع الانفجار الدوري لمشكل الطوارق في المنطقة الذي يخلف وراءه هجرة كثيفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الجزائر الوساطة والحل السلمي للقضية.

فبحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة أربعة آلاف كيلومتر جعل من الصعوبة بمكان مراقبتها حيث بالإضافة لطول المسلك فإن المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة الظروف المناخية وأيضاً نقص التجهيزات والعتاد اللازم والملائم لمواجهة العصابات التخريب لدى مصالح الجمارك الجزائرية.

من الضروري الإشارة إلى أن عمليات التخريب تطورت في السنين الأخيرة لتشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر والمخدرات القادمة من المغرب، أما مالي فهي مصدر السجائر والنسيج الإفريقي فيحين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين .

إن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي من مذابحة الساحل والصحراء الكبرى حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة ككل، فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيداً وارتباطاً على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت والارتدادات التي ستخلقها هذه التحديات على الأسس الجزائرية ستكون وخيمة على الذي المتوسط والطويل.

1 - ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2008، ص 70.

المبحث الثاني: الفواعل المهتدة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي

في ظل مزيج معقد من الأسباب والدوافع يتمثل أبرزها في الإرث الاستعماري، وأزمة الهوية والاندماج الوطني، والكوارث الطبيعية والتدخلات الأجنبية، وفشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع قضايا الهوية واللغات والثقافات والتنمية والبناء، إلخ... يضاف إلى هذا الكوارث الطبيعية التي ضربت المنطقة عدة مرات، وأدت لموجات من الهجرات الداخلية والدولية عبر دول المنطقة، تعد كلها عوامل أدت و جعلت من المنطقة غير مستقرة وغير آمنة ومستهدفة من قبل القوى العالمية والإقليمية.

وفي هذا الجزء من البحث سنحاول التركيز على بعض من أهم الفواعل والمظاهر المؤثرة على امن المنطقة وذلك وفقا لثلاث مطالب أين نركز في المطلب الأول على أزمة بناء الدولة وهشاشتها في المنطقة، أما المطلب الثاني، فسنعرضه لظاهري الإرهاب والجريمة المنظمة في حين نتطرق في المطلب الثالث إلى ظاهرة الهجرة السرية

المطلب الأول: أزمة عملية بناء الدولة الحديثة في الساحل الأفريقي (الدولة الفاشلة)

حسب مفهوم الأمن الإنساني تعتبر الدولة الإطار الأمثل لتوفير وحماية الأمن الإنساني وعلى العكس من ذلك يعتبر فشل الدولة وأختيارها بمثابة البيئة التي تستحكم فيها وتتنامي تهديدات الأمن .

وبالنظر إلى أن الدول الأفريقية بصفة عامة ودول الساحل الأفريقي بصفة خاصة تصنف ضمن الدول الفاشلة والمرشحة للانحيار في حدود 2020 سيعالج هذا المبحث أسباب أزمة الدولة في الساحل وانعكاساتها على أمن الإنسان في المنطقة.

أولا/مظاهر أزمة الدولة في الساحل الأفريقي: أشار "ريتشارد كونسيغال" إلى أنّ الأزمة في أي دولة تحدث في حالتين إذا كانت الدولة فاشلة أو منهارة.

✓ **الدولة الفاشلة:** يشير "روتبرغ" "Rotberg" أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة انتقال والشكل اللطيف لدولة منهارة وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة.

وحسب "روتبرغ" توجد خصائص يمكن الاعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها:

- انتشار الإجرام والعنف السياسي/مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.
- انتشار التوترات والنزاعات/وخاصة الإثنية والعرقية والدينية وحتى البينية منها.
- لا فعالية البنى التحتية/العجز في المستوى الخدماتي، عدم تكافؤ الفرص، انتشار السوق الموازي
- ضعف السلطات/التشريعية والتنفيذية والقضائية ما أدى لظهور الدولة الصدّ كنتيجة لضعف السلطات.
- استخدام الكره الإجباري ضد المواطنين.¹

تؤدي هته الخصائص حسب "روتبرغ" إلى مصادرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم عندما يحول المواطن ولاءه من الدولة إلى الإثنية.

1 Rotberg.I.Rotberg, "the new nature on nation state failure," the Washington quarterly, Summer,2002.
<<http://www.twq.com/2summer/rotberg.pdf>>, p.85. -

✓ الدولة المنهارة: يرى "ويليام زارتمان" William Zartman أن انهيار الدولة ليس حدثا مفاجئا إنما هو مرض انحلاي على المدى الطويل- يحدث مسار انحلاي تراكمي- حيث تتأثر كل هياكل الدولة وتتآكل، وهذا الانهيار يحدث في نقطة لا يمكن العودة منها، أي في نقطة الذروة وهكذا يمكن القول أنها عملية انفجار للمجتمع المنظم.¹

كما يعرفها "بيكر" Baker بأنها الدولة التي تفتقد وتعوز الخصائص المركزية لأي دولة وظيفية وبصيغة أخرى تشير إلى حالة انحلال تام للهياكل والسلطات والنظام السياسي للدولة، حيث تعجز المؤسسات الرسمية عن ممارسة صلاحياتها الأمنية والدستورية على حدودها الإقليمية.²

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن: ضعف في هياكل المجتمع = دولة فاشلة، انهيار وانفجار المجتمع المنظم = دولة منهارة.

إن أي إسقاط لهذا الإطار النظري المتعلق بالدولة في منطقة الساحل الأفريقي يتجلى لنا بكل وضوح أن الدولة في الساحل الأفريقي تعاني أزمة عميقة متعددة الأوجه مؤسسية، شرعية، سياسية وهذا في ضل الاحتمال المتزايد للفشل الدولاتي وصور المعارضة للنظام السياسي المتكررة والتي ولدت موجات عنف سياسي.

وإذا اعتمدنا على التحليل الوظيفي لنظم الدولة حسب "ديفيد أستون" الذي يعرف الدولة بالنظام السياسي يمكن ملاحظة الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية والدولة في الساحل الأفريقي من خلال التحليل الذي أورده كل من "لوسيان باي" و"جوزيف لابلوميرا" لأزمات النظام السياسي كما يلي:

1- أزمة الهوية والاندماج الوطني: رافقت هته الأزمة عملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي كنتيجة للفشل الكبير الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات المحلية³، وتوجد ثلاث صور رئيسية لأزمة الهوية والاندماج في الساحل الأفريقي هي: التباين العرقي الموجود في دول الساحل، الحدود المصطنعة التي لا تراعي خريطة توزيع الأقليات والتخلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف مما أدى إلى هجرة الأدمغة وتحول الولاء للخارج.⁴

02- أزمة الشرعية والمشروعية: ارتبطت هته الأزمة ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي فقد عوضت أساليب القمع والإرهاب، وفرض القوانين والدساتير- التي عادة ما تعلق ويتم العمل بالأحكام العرفية- أساليب المشاركة السياسية والفعالية، بالإضافة إلى اعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة وهو ما يتنافى والديمقراطية.⁵

1 - Hans-Joachim Spanger, "failed state or failed concept? Objections and Suggestions", conference, Peace recherche institut Frankfurt, (7-10) April 2000, <<http://www.comm.vcsb.edu/spanger.html>>, p.2.

2 - Baker, PH and Ausink, J.A, "state collapse and ethnic violence: toward a predictive model," parameters, 1996, <<http://www.carlisle.army.mil/usawc/parametures/96spring/Baker.htm>>.

3 - حمدي عبد الرحمن حسن، "المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا" السياسة الدولية، ع 169، جويلية 2007، ص ص 56-61.

4 - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، ج2، دار المعرفة الجامعية، د.ب.ن، 2002، ص ص 152-162.

5 - فرانسيس فوكوياما، ص ص 166، 167.

أما بالنسبة لحق المشاركة السياسية فكثيرا ما نجد القيادات الحاكمة غالقة للمجال السياسي ومصادرة له أو قنتته بما يخدم مصالحها وأهدافها، فالانتخابات عادة ما تؤجل عدة مرات مثلما حدث في موريتانيا والنيجر وتشاد.

3- أزمة التغلغل: لا تزال الدولة في الساحل الأفريقي-مع عدم التعميم طبعا- بعيدة عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلاد نظرا لقلّة الإمكانيات المتاحة، وهو ما جعله تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة مثل القبائل وشبكات الجريمة المنظمة والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فدولة مالي على سبيل الذكر لا الحصر تنتهي سلطتها على حدود أسوار العاصمة "باماكو" ما عدا ذلك فلا وجود لسلطة الدولة المالية على أراضيها فشمالها تحت سيطرة المتمردين الطوارق والمتحالفين في بعض الأحيان مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة وكذلك الحال بالنسبة ل:تشاد والسودان الذي يتجه مؤخرا نحو فقدان أحد أقاليمه وهو إقليم دارفور.¹

4- أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي: يمثل غياب العدالة في توزيع الموارد إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الأفريقي، ففي حين تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة يقع عبئ الحرمان على الكثرة المحكومة، وهو ما أدى إلى إشكالية تفاوت طبقي حاد وصراع طبقي، والذي كان من نتائجه اللجوء إلى أساليب المشاركة السياسية المرضية مثل تمرد وعصيان الطوارق في كل من مالي والنيجر وتشاد ومحاولة انفصال إقليم دارفور ودلتا النيجر في نيجيريا.²

إن تفاقم أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي في الساحل الأفريقي يرجع أساسا في بعض جوانبها إلى ظاهرة الفساد السياسي، والتي قوامها الرشوة واستخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية، والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية إذ أنه حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 فإنه أكثر من 70 % من دول الساحل الأفريقي لم تتجاوز درجة 3 من 10 في سلم الفساد وهو ما يبرز الفساد المنتشر في المنطقة، والجدول التالي يبين ترتيب دول الساحل الإفريقي تبعا لدرجة الفساد التي بلغت على السلم.³

المطلب الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة

يعد الإرهاب جريمة من أشنع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الأمنين ولا يقدر حقوق الإنسان وقد زادت حدة هته الظاهرة منذ مطلع التسعينات مع تنامي حركية العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية وتقلص الحدود بين الدول .

فالإرهاب الدولي أصبح ظاهرة تشغل بال العالم بأسره، باعتبارها ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت دول عديدة ومنها دول الساحل الأفريقي، التي عانت ويلات الإرهاب منذ مطلع التسعينات.

1 - حسين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009، ص ص 298- 312.

2 - عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 73-77.

3 - Global Corruption.Report 2009Corruption and the Private Sector, First published 2009, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,PP.412,413.

وسنحاول في هذا الجزء من البحث الكشف عن الأسباب والمصادر أو الحركات المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول الساحل الأفريقي.

- من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

صعدت الظاهرة الإرهابية في أفريقيا بشكل واضح مع تسعينيات القرن الماضي مع بداية اختراق القاعدة لمناطق في أفريقيا وتحديدًا في السودان أين أقام أسامة بن لادن لفترة هناك ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال بين 1993م القادمة من إقليم "أوغادين" وبعدها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وصولًا إلى تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا و تنزانيا.

وعلى هذا فإن ما يجري في الساحل الأفريقي هو امتداد طبيعي لمفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم لكن ونظرًا لتضاريس المنطقة الوعرة فإن الجماعات التي تنقل نقاط بين نشاطها تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة من أي طرف لأنها ترى أن مهمتها تكمن في اعتماد أسلوب الاختطاف وتلقي الفدية مقابلها لإطالة عمر الإرهاب في جهات عديدة بما فيها الساحل الأفريقي.¹

وفي تطور جديد للإرهاب في الساحل الأفريقي جمع لقاء هام بين ممثلين عن حركة شباب المجاهدين الصومالية والقيادي الإرهابي "يحي جوادي" الأمير الجديد في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة "فوغارس" بشمال مالي، وتناول اللقاء نقل الأسلحة من الصومال إلى مناطق نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقد كان هذا التقارب بإيعاز من القيادة المركزية للتنظيم في باكستان التي أمرت أتباعها المنضويين تحت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التوجه إلى جبال تشاد والتسلل إلى دارفور لإطلاق "إمارة إفريقيا في تنظيم القاعدة".²

أما عن انتشار جماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل الأفريقي فنجدها في جميع دول الساحل تقريبًا من خلال شبكات الدعم والإسناد والأعضاء المنخرطين مع تمركزها في ثلاث مناطق أساسية في الساحل الأفريقي وهي:

المنطقة الأولى/على الحدود الجزائرية الليبية حيث يوجد المسلحون الليبيون ويتم التنسيق مع نظرائهم الجزائريين.

- المنطقة الثانية/ توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر ومالي موريتانيا

- المنطقة الثالثة/ تقع على الحدود الجنوبية الجزائرية.³

من خلال هته المعطيات يمكن الخروج ببعض الملاحظات منها :

1 - جمال اوكلي، تنمية الساحل لا حتمية منها، جريدة الشعب، ع 15072، 2009، ص 03.

2 - نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص 71.

3 - Source: http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/1/15/Mapa_GSPC.svg/250px-Mapa_GSPC.svg.png , Retrieved on 10/09/2008

❖ الإرهاب في الساحل الأفريقي لا يقارن بما هو موجود في مواقع أخرى من هذا العالم كل ما في الأمر أنه في قواعده الخلفية لا يريد إزعاج الحكومات الأفريقية بالشكل الذي يتم في جهات ثانية حفاظا على هذا المكسب في التواجد والانتشار، وكلما شعر بأنه بحاجة ماسة إلى الأموال تحرك باتجاه السياح الأجانب لاختطافهم وتحصيل الفدية.

❖ لا يمكن النظر إلى الساحل الأفريقي بأنه قاعدة خلفية للإرهاب كل ما في الأمر أن الفراغ الذي تعيشه هته المنطقة هو الذي جعل الإرهاب والجريمة المنظمة يخلان محل البعد التنموي وإعمار الساحل.

❖ تسعى الدول الغربية من خلال مشاريعها إلى تأزيم أوضاع الساحل من خلال القيام بحرب بالوكالة ضد ما يسمى شبح القاعدة مع ما ينجر عن تلك التصورات من تطورات في غير صالح المنطقة مثلما حصل في باكستان عندما وافقت هته الأخيرة على طلب أمريكا محاربة طالبان والقاعدة في واد سوات وهي الحرب التي لم تجد مخرجا لها، لأن المنطقة أصبحت مجالا لتجريب كل أنواع الأسلحة وتنشيط الاقتصاد الأمريكي من خلال مبيعات الأسلحة.

❖ كما أن التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة يصبح من الصعب معرفة حجم الظاهرة الإرهابية في الساحل بالنسبة لحجم التحديات الأخرى الناجمة عن الجريمة المنظمة بكافة أنواعها.¹
ومن أبرز العوامل المساهمة في نشر الإرهاب بمنطقة الساحل نجد:

- المصادر الذاتية "الإدراك الذاتي": قائمة على تحفيزات العوامل المرتبطة بالمشاعر (الدينية أو الاجتماعية والسياسية) ومشاعر الظلم والإحساس بعدم التمكين، كل هته العوامل تعتبر محرك لبعض أفراد للجوء إلى الإرهاب في الساحل الأفريقي كاختيار تكتيكي من أجل التغيير والتمكين وتحقيق الذات. كما تبرز كذلك من خلال السعي إلى الموت من أجل قضية أو وواحدة من المعتقدات أو القناعات التي يسلمها الإرهابيون.²
- المصادر الموضوعية:

01- العوامل الداخلية:

أ- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشأة وتفاقم هته الظاهرة وذلك بالنظر إلى المتغيرات التالية:

- أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في الساحل الأفريقي/نجد في المنطقة أزمة بنيوية عميقة في علاقة الدولة بالمجتمع نتج عنها مظاهر اللاأمن واللا استقرار وظهور دول فاشلة في الساحل وانتشار النزاعات هته الأخيرة يسعى الإرهاب بكل الوسائل لإبقائها لأن حالة اللاأمن تعد عاملا أساسيا لإعادة تشكل المجموعات الإرهابية تحسبا لإعادة الانتشار.³

1 - جمال اوكلي، مرجع سابق، ص 03.

2-Mhand Berkouk ,CONCEPTUALISINGINTERNATIONAL TERRORISM, Horizons,MARS 2010 l RABI'EL AOUEL - 1431 - N° 01pp. 3-19.

3 - Amado Philip de Andrés, op. Cit. , pp.203-227.

- النخب في دول الساحل/عجز القادة في إقامة علاقة ثقة مع شعوبها والتكفل بانشغالهم وتورطهم في قضايا فساد وجعل مصدر شرعيتهم للبقاء في السلطة التحالف مع مستعمر الأمس والإستقواء بالدعم الغربي والقوى الخارجية النافذة من أجل صفقات مربحة تؤمن لهم البقاء في السلطة وتقاسم المنافع الربعية إلى أبعد الحدود واللجوء إل القمع المنهجي والمنظم بحجة محاربة الإرهاب.¹

- غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعالة/بسبب التضيق أو عدم وجود أصلا قنوات الاتصال مع السلطة مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني .

- غياب الأمن السياسي/وذلك ناتج عن غياب المشاركة السياسية أو ضعفها بسبب سيطرة الحزب الواحد في جميع دول الساحل تقريبا ما عدا السنغال الذي وجدت به تعددية شكلية وفي هذا تبرز الجزائر سنة 1991 وموريتانيا وأزمة تشاد بالإضافة إلى تأثير الأزمات السياسية المحيطة بالساحل على المنطقة.

ب- العوامل الاقتصادية: بالنظر لخصوصية اقتصاديات دول الساحل الأفريقي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهته الدول ما جعلها بيئة مناسبة لبروز حركات إرهابية عبر وطنية وفي هذا الإطار يمكن رصد بعض المؤشرات المتعلقة باقتصاديات دول الساحل كما يلي:

- ضعف الأداء الاقتصادي/حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجز هته الدول فالنيجر وتشاد ومالي والسنغال وبوركينا فاسو وموريتانيا والسودان هي أقل الدول نموا حسب تقارير التنمية البشرية.²

- نسب الفقر المرتفع/حيث نجدها مرتفعة في هته الدول فحسب الأمم المتحدة النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 63% ومالي نسبة الفقر فيها 64% أما موريتانيا فهي 46% وتشاد أكثر من 64%³

بالإضافة إلى هته الأسباب الداخلية يمكن القول أن الموقع الطبيعي أو الجيوسياسي لدول الساحل من ميوعة الحدود وشساعتها وقسوة الطبيعة وعجز الدولة عن مراقبة حدودها كلها عوامل ساعدت كثيرا الحركات الإرهابية على الوجود في الساحل الأفريقي حيث وجدت ملاذا أمانا لنشاطها.⁴

2- العوامل الخارجية/ساهمت العوامل الخارجية ولا تزال بشكل كبير في تفاقم هته الظاهرة واستمرارها وتطورها وعليه يمكن إدراج هته العوامل الخارجية في عنصرين مهمين:

أ- النشاط الإقليمي للحركات الإرهابية: من أبرز هته الجماعات الإرهابية التي تنشط في الساحل الأفريقي أو بالقرب منه ، والتي أثرت بشكل كبير في تفاقم الإرهاب في الساحل من خلال الأفكار التي تحملها وسهولة الاتصال بين عناصرها كما تعتبر عامل استقطاب لجميع العناصر الحاملة لمثل تلك الأفكار، من حيث أنها وعاء

1 - Riadh Bouriche , "TRANSFORMATIONS DANS LE CONCEPT DE SÉCURITÉ HUMENE : un nouveau concept de sécurité au XXIe siècle.Sécurité et nouvelles menaces dans le Sahel africain Mutations dans le concept de sécurité" ET NOUVELLES MENACES SÉCURITAIRES AU SAHE,"L'HORIZONS , M a r s 2 0 1 0 ,pp. 17-20.

2 - محمد شلبي، الأبنية السياسية في إفريقيا، مرجع سابق.

3 - تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سابق ، ص 178.

4 - محمد عبد الغني سعودي، إفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، القاهرة المكتبة الأنجلو مصرية، 2004، ص 35.

يمكن الدخول إليه وهته التنظيمات هي: الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي انضمت رسميا إلى القاعدة وأصبحت تعرف بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة شباب المجاهدين الصومالية والحركة المسلحة الليبية، كل هته الحركات والجماعات حاولت إقامة قاعدة خلفية للإرهاب في الساحل نظرا لتوفر العنصر البشري الجاهز والإمكانات الحربية لديها.

بالإضافة إلى قرب الساحل من أكبر التجمعات الإسلامية في إفريقيا وتنامي الفكر الجهادي في هته التجمعات والإحباط الناتج عن السياسات المتبعة من طرف القوى الغربية في اتجاه بعض القضايا الإسلامية على غرار القضية الفلسطينية، وأفغانستان والعراق مما ولد أشخاص جد محبطين يعتبرون عناصر جاهزة للانخراط في العمل المسلح.¹

ب- التنافس الدولي في الساحل الأفريقي: توجد علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول الساحل الإفريقي فإذا كان قد ثبت مرارا وتوظيف الأول للثاني فإن الثاني أصبح يوظف الأول- الوجود الأجنبي- للالتفاف حوله وتحويل الساحل إلى "واد سوات جديدة" فتنامي الأهمية الجيو إقتصادية للساحل الأفريقي وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية والذي يعكسه الحضور الأجنبي- كما سنرى في البحث القادم- الذي يحمل مظهر القوة "تواجد عسكري، قواعد عسكرية،..." تحت مبرر التعاون والتحالف "شراكة أمنية، إتفاقيات أمنية، دعم عسكري..." شجع الجماعات الإرهابية على الوجود في هته المنطقة من حيث جعله هدفا لعملياتها.

وهكذا نلاحظ كيف تقاطع الإختراقان الأجنبي والإرهابي على أراضي الساحل الأفريقي وكيف مثل كل منهما سببا ونتيجة للأخر أضحت فيه المنطقة بفعل ذلك أداة ومسرحا للصراع بينهما وتركت دولها أيضا في مواجهة مباشرة مع تداعيات هذا الصراع.²

● التداخل بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الدولية في الساحل الأفريقي

تبرز العلاقة بين المتغيرين في الساحل الأفريقي من خلال التداخل المتزايد و التعاون الذي وصل في بعض الأحيان إلى درجة التنسيق، أو ما يمكن تسميته بالتحالف غير المقدس الذي ينمو في هته المناطق و في هذا يمكن الإشارة إلى هذا التداخل من خلال العناصر التالية:

01- تمويل الجريمة المنظمة للإرهاب/ الإرهاب يستطيع بالعلاقة مع عصابات الجريمة المنظمة تمويل نشاطاته من خلال تجارة المخدرات والأسلحة وهو الشيء الذي وفر الفرصة لنشوء رابطة بين هذا وهو ما نجده في الساحل الأفريقي من خلال تزايد نسبة اعتماد الإرهاب على³ الثالث المخيف التموين من طرف الجريمة المنظمة بكافة أشكالها و تبرز تجارة المخدرات من أهمها. وفي هذا الصدد عقدت في نوفمبر 2010 م قمة للمخدرات في أفريقيا حضرها ممثلون عن الجانب الكولومبي وأمير التنظيم الإرهابي-القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي- وأحد زعماء

1 - عمار جفال، القاعدة من شعار الجهاد الى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي، مرجع سابق ، ص 31.

2 - عمر بوزيد، مرجع سابق ، ص 30-37.

الطوارق في جزيرة "سكارفاس" غرب أفريقيا حيث تم التوصل إلى اتفاق تقوم القاعدة بموجبه بتأمين شحنات وقوافل المخدرات في الأماكن التي تقع تحت سيطرتها مقابل استخدام الإرهابيين للأموال التي يحصلون عليها من تهريب المخدرات ، كما نجد أن القاعدة تجني حوالي 1.4 مليون يورو عن كل طن من الكوكايين يمر عبر منطقة الساحل الأفريقي.¹

02- توفير الجماعات الإرهابية الحماية لأفراد الجريمة المنظمة/لم يسبق وإن اعترضت جماعة إرهابية طريق عصابات التهريب ، كما أنه لم يسبق التبليغ عن وجود جماعة إرهابية في الساحل الأفريقي منذ عقد من الزمن كما لم يحدث وإن وقعت اشتباكات بين الإرهابيين وأفراد الجريمة المنظمة ، كما يوفر الإرهابيون مسالك المرور لشبكات تهريب الكوكايين التي تنتقل في سيارات رباعية الدفع أو سيارات "ستايشن" تحت حراسة الجماعات الإرهابية، كل هذا يدل على التنسيق الذي وصل إليه المتغيرين في الساحل وهو ما يمثل تحديا حقيقيا لدول الساحل في محاولاتها الرامية إلى القضاء على كافة أنواع الجريمة المنظمة والإرهاب.²

وحسب مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة فإن العلاقة بين المخدرات والجريمة والإرهاب هي حقيقة، وما يدعمه هته الأطروحة أنه في الآونة الأخيرة في غانا وكالات مكافحة المخدرات الأمريكية اعتقلت ثلاثة ماليين أعضاء في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبعد التحقيقات تبين أنهم مكلفون بالتنسيق مع كارتلات المخدرات. كما أن خطف الرعايا الأجانب يعتبر مصدرا مهما للتمويل وذلك مقابل دفع فدية ، وهذا منذ 2003 ، أين تم خطف السياح الألمان وإطلاق سراحهم مقابل فدية ضخمة استعملت لشراء الأسلحة.

وحسب "عبد الرزاق بارة" فإن أكثر من 150 مليون أورو دخلت حساب القاعدة من عمليات الخطف.³

المطلب الثالث: ظاهرة الهجرة السرية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الأمراض والآفات الصحية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها.⁴

إن تحليل موجات الهجرة الغير شرعية في الساحل الأفريقي يضعنا أما حقيقتين: الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية والثانية خارجية نحو أوروبا والتي ظهرت بشكل خاص ما بعد التسعينات ويبين مسار المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة أنها تنطلق من عدة بلدان منها: تشاد، النيجر والكامرون ونيجيريا، وغانا،

1 - خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 107.

2 - نبيل بويبة، مرجع سابق، ص 86-88.

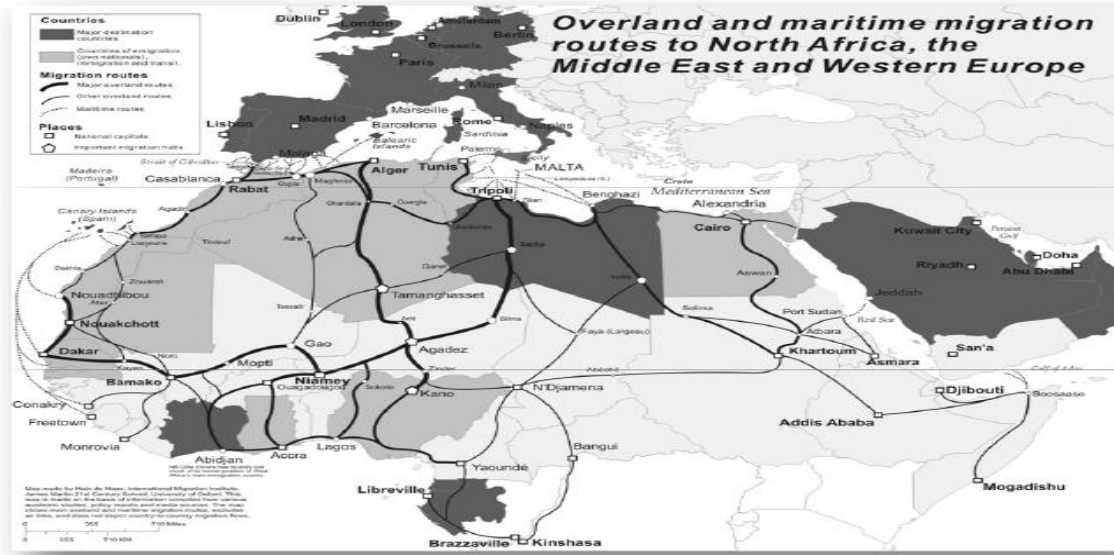
3 - خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 107.

4-Fulvio ATTINA, "Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for positive Development in the Euro-Mediterranean Area, "jean-Monnet Working Papers,n°27, July 2000

ومالي، وسيراليون، والسنغال، والسودان والصومال، وحتى ساحل العاج، والكونغو وذلك باتجاه الجزائر أو المغرب تمهيدا لوصولهم إلى أوروبا.¹

الخريطة رقم (02): الهجرة بين منطقتي غرب ودول الساحل

خريطة تبين الهجرة بين منطقتي غرب إفريقيا ودول الساحل



من خلال تحليل الخريطة ودراسة بلدانها يمكن الخروج بعدة مسببات للهجرة الغير شرعية تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر لكنها تبقى محصورة في الأسباب التالية:

- أسباب متعلقة بالنزاعات وانعدام الأمن/فالبالدان التي تشهد حالة نزاعات وإلا استقرار وتدهور الأوضاع الأمنية غالبا ما تعرف هجرة ونزوح كبيرة من السكان بحثا عن الأمن على غرار تشاد والسودان ونيجيريا، والصومال، وساحل العاج، كما أن الدول المحيطة بالساحل تشهد نزاعات مثل رواندا، ليبيريا، الكونغو ما يؤدي إلى موجات هجرة تصل إلى الساحل الإفريقي فأوروبا.²

- أسباب اقتصادية/دفع بطئ النمو وارتفاع نسب البطالة والفقر بالسكان للهجرة بحثا عن ظروف اقتصادية أحسن وأجور أكبر فأغلب بلدان المنطقة التي تشهد حالات للهجرة غير الشرعية هي بلدان فقيرة وتحتل المراتب الأخيرة حسب دليل التنمية البشرية.³

بالإضافة إلى ما يسميه "غالتونغ" بالعنف البيئي والمتمثل في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والتبعية بين العالم المتقدم والمتخلف، وهو ما انعكس على المجتمعات في دول الساحل الذين يحاولون الوصول إلى ما يسمى -

1 - خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 88.

2 - تقرير التنمية البشرية، 2009، مرجع سابق، ص 62-63.

3 - نفس المرجع، ص 64-65.

الحلم الغربي- وبالتالي فهي منتوج لتبعية الجنوب للشمال والنظام الاقتصادي القائم على هيمنة الشمال على الجنوب.¹

- ضغط العامل المناخي/ممثلا في الجفاف والتصحر الذي ضرب منطقة الساحل الإفريقي ولفترات متتالية نظرا للتحويلات المناخية التي تشهدها المنطقة وخاصة في بداية التسعينيات أين انخفضت نسبة التساقط بـ 20 %، فإذا سلمنا بالتقارير التي تؤكد على أن قطاع الزراعة يشغل 60 % من اليد العاملة ويساهم بـ 60 % من الدخل الإجمالي فالفضاء الجغرافي للساحل بسكانه مهدد بالتصحر والأمن الغذائي.²

هذا وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 24000 شخص إفريقي يعبر سنويا إلى أوروبا ومنذ 1990 حتى سنة 2000 يمكن تلمّس ارتفاع في أمواج المهاجرين الأفارقة السريين، حيث تنوع هؤلاء بين أربعين جنسية مختلفة سنة 2005، وحسب تقديرات رسمية للسلطات الجزائرية فقد تم إيقاف أكثر من 6000 مهاجر سري بين سنتي 2002 و 2006، وفي سنة 2004 حسب تقدير منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاول أكثر من 35000 شخص إفريقي من الصحراء الكبرى العبور نحو أوروبا.³

وعليه أصبحت الهجرة الغير الشرعية تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية.

- التأثير على البنية الديمغرافية وما يصاحبه كذلك من انعكاس على المعالم السياسية والثقافية لبعض دول الساحل الإفريقي وخاصة منها تشاد ومالي والكاميرون والسنغال والسودان والصومال

- يشكل هؤلاء المهاجرون ضغوطا على دول الملجأ لما يتطلبه من رعاية صحية وهو ما لا تستطيع تلبية دول الساحل الفاشلة والدليل على ذلك زحف مرض السيدا الناتج عن ممارسة الدعارة، بالإضافة للتأثيرات الاقتصادية لدول الملجأ أو العبور، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمتاجرة بالمواد المحظورة كالمخدرات وتزوير العملات والوثائق الرسمية زيادة على هذا نجد ضياع وموت المهاجرين في الصحاري.⁴

1 - D. Battistella, *Théories des relation internationales*, Paris, montchostions, 5 eme édition, 2004, P.44.

2 - Sergine Tacko Kandji, Louis Verchot, Jens Mackensen, "Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, World Agroforestry Centre (ICRAF)", 2006, p16

(<http://www.unep.org/Themes/Freshwater/Documents/pdf/ClimateChangeSahelCombine.pdf>) (27/10/2009)

3 - Khaled. N (eds), "profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie," rapport intermediaire de recherche, CISP – Algérie, p. 04 (http://www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants_subsahariens.pdf) (27/10/2009).

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة
الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المنظور الجزائري في العمل الجماعي لمواجهة أزمات المنطقة

المبحث الثاني: الجزائر والتعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المنظور الجزائري في العمل الجماعي لمواجهة أزمات المنطقة

المطلب الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي: الآليات والرؤية الجديدة

مرت إفريقيا منذ حقبة الاستقلال بمراحل متفاوتة من حيث الوصول لبناء دول حديثة وفق معايير ديمقراطية قادرة على ضمان الطلبات المتزايدة للأفراد والجماعات المختلفة داخل هذه الدول، خصوصا مع تعقد المشاكل التي رافقت تغير البيئة الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي عكسها بصفة مجملية مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده الواسعة والعميقة، ففي ظل هذه الظروف حاولت النخب السياسية تفادي المشاكل المتصاعدة في عدد من أجزاء القارة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، حيث المعطيات مشتركة عنوانها تعقد المخاطر وقابليتها للانتشار.

وثبت من تجارب الدول الغربية -الاتحاد الأوروبي- أن العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي هو السبيل الوحيد لتلافي تصاعد هذه الظواهر ومن هذا المنطلق انبثقت محاولات هنا وهناك قاسمها المشترك هو تعزيز السلم والأمن وضمان الاستقرار في ربوع القارة من منظور إفريقي بحت وتجاوز سياسية طلب الإعانة الخارجية، وتعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية من أكثر مناطق إفريقيا عرضة للتهديدات المختلفة ولهذا يمكن التطرق للدور الجزائري للحد من الانفلات الأمني بعد تصاعد نشاط الإرهاب واتخاذها من مناطق الساحل ملاذا آمنا وخطورة تقاطعه مع عصابات الجريمة في المنطقة وتزايد موجات الهجرة القادمة من جنوب الصحراء ثم المخاطر الكامنة من انفجار النزاعات الحامدة في المنطقة وعلى رأسها مشكل الطوارق.

إذن كل هذه المعطيات فرضت أجندتها الخاصة على السياسات الثنائية والجماعية على خريطة العلاقات الإفريقية من وضع أول بناء جماعي للتعاون ممثلا في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا وسنركز على الجهود الإفريقية الجماعية المبذولة في وضع آليات متعددة لحل النزاعات الداخلية والخارجية ومواجهة التحديات الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة.

فقد أصبح لإفريقيا تجربة تستحق النكر في مجال التنسيق الجماعي والعمل الجماعي لفض النزاعات وتنظيم العلاقات على مستوى إفريقي منذ استقلال معظم الدول الإفريقية من الاستعمار حيث تفاعل القادة الأوائل مع محاولات حفظ الأسر رغم صعوبة المهمة في البداية، وأول خطوة كان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية *OAU* سنة 1963 وتغيرت باسم الاتحاد الإفريقي *AU* وتعتمد هذه المنظمة على إرادة الدول الأعضاء للاستجابة لمجموع التهديدات التي كانت في البداية تتركز حول تدعيم استقلال الدول الحديثة الاستقلال، ويلاحظ على عدد من النماذج التكاملية سياسيا واقتصاديا الموجودة في القارة الإفريقية أنها تستمد أصلها من الحقبة الاستعمارية.

مثل *EMAC*، وقد بدأ القادة الجدد في إعادة تأهيل هذه التنظيمات الجهوية والإقليمية منذ التغيرات لتماشى مع التغيرات التي طرأت على الشؤون الدولية مع نهاية الحرب الباردة .

وفي هذا المنظور يمكن تحديد بعض الدول في القارة التي أخذت على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية والقانونية لتتماشى مع الظروف الجديدة وتبرز في هذا الشأن دول جنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر كثلاثي محرك

للمبادرات الإفريقية الخالصة لحل المشاكل المطروحة، وكل دولة تحاول تقديم رؤية لتفعيل عمل التنظيم الإقليمي وربما كل دولة محرك قادت جهودا أكثر تجاه تحديات تمس أمنها بالدرجة الأولى.

وهنا يمكن ملاحظة تركيز رئيس جنوب إفريقيا على جهود مكافحة الأمراض وخاصة السيدا لأنه يمثل في بلاده مستويات عالية ويعتبر أول تهديد لأس الأفراد هناك، وفي المقابل رئيس نيجيريا يركز في إنهاء الصراعات والنزاعات المسلحة في مناطق البحرات الكبرى والقرن الإفريقي .

أما الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة فقد أدرك جيدا خطورة تصاعد نشاط الإرهاب والجريمة والنزاع المتفجر بين حين وآخر لمشكل الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية، حيث سيتأثر الأمن الجزائري في جزئه الجنوبي وإمكانية انتقال عدوى اللأمن من عمق صحراء إفريقيا نحو عمق البلاد خصوصا وأن هناك مؤشرات بدأت تتضح في هذا المعنى حيث هناك محاولات لإحياء النشاط الإرهابي في شمال البلاد من خلال الانطلاق من القواعد الخلفية في الجنوب حيث إمكانية التموين بالأسلحة والذخيرة من خلال تجار الأسلحة في المنطقة الساحلية، وهناك أكثر من حادث يؤكد هذه الفرضية ناهيك عن أمواج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء وما تسببه من مشاكل اجتماعية كما ذكرنا سالفا .

على العموم فالجهود التي تقودها دول القارة تتركز بالدرجة الأولى على مجال والإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات حدية تشترك فيها بعض مناطق إفريقيا مثل الساحل والصحراء إضافة لمنطقة القرن الإفريقي، وتراوحت ردود الفعل الجماعية في إطار إقليمي لهذه التحديات على مرحلتين حيث تتضمن الأولى فترة ما قبل تأسيس " نيباد *Nepad*"¹ أي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمرحلة الثانية لفترة ما بعد النيباد.

في الفترة الأولى تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشأة لمنظمة الوحدة الإفريقية فمثلا في الميثاق التأسيسي للمنظمة حدد النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدائها بشكل صريح وذلك في المادة (05) من الفصل (03) حيث "يدين الميثاق بكل صراحة كل أشكال الاغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول مجاورة أو أي دولة أرى وقد تعززت هذه المواقف فيما بعد في قمة داكار بالسنگال التي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات وتسييرها. مما يضمن حلها بشكل سلمي".²

وتواصلت الجهود الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات وتجريم مختلف الجرائم كل حسب درجة إضرارها وهذا ما تجلّى في قمتي القاهرة وتونس لتتوج بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999 كنتيجة لجهود قادتها الجزائر للحد من الظاهرة التي تضررت كثيرا منها أثناء العشرية السوداء والتي أقرى منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة، ووقع عليها 46 دولة إفريقية وهذا ما يوضحه الشكل

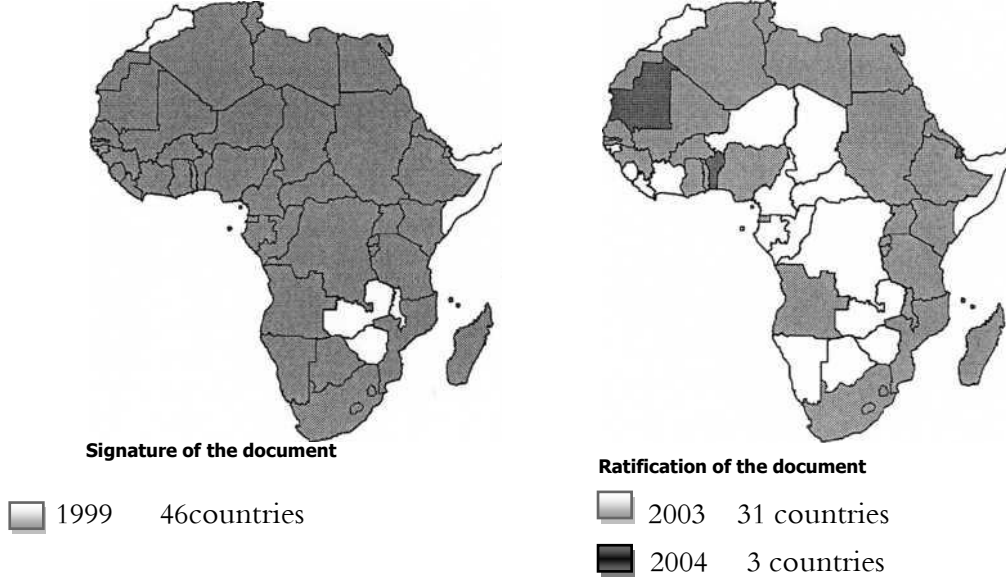
1 - معنى كلمة نيباد هي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا وباللغة الإنجليزية *nepad* اختصار لكلمة *The new Partner for african development*

2 -Noel Stott, "armed non- state actors in Africa and the ban on anti- personnel landmines", *African Security review* (3)

التالي:

خريطة رقم (03): الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999

The convention on the prévention...combating of terrorism



Source:Botha pierre, "United States counter- terrorism programmers in : An Overview ",(south Africa , the Africa centre for the constructive Resolution of disputes(ACCORD) .p08
<http://www.nps.edu/Acadimics/ccc/publications/onlinejournale/2007/piombojan07.pdf>

وتمثل الخريطة التي على اليسار الدول التي وقت على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 حيث شمل تقريبا جميع دول إفريقيا باستثناء المغرب التي لها خلافات سياسية مع الجزائر كما تعتبر غير عضو في منظمة الاتحاد الإفريقي الذي رعى هذه الاتفاقية ثم هناك الصومال وبعض الدول الأخرى التي تعاني من أزمات داخلية. أما الخريطة على يمين الصورة فتوضح الدول التي صادقت على اتفاقية الجزائر بين سنتي 2003 و2004 والتي يلاحظ من خلالها تحفظ عدد من الدول الإفريقية على الالتزام الكامل لبنود هذه الاتفاقية.

كما تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربة الظاهرة وبمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي حاليا ويضم هذا المركز 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في 2004/10/13 من طرف الرئيس الجزائري¹.

وقد تلى قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بين 11 و14

1- union africain, second réunion intergouvernementale de haute niveau sure la préversion et la lutte contre le terrorisme en Afrique, 13-14 octobre 2004 Alger. Algérie p03.

Http : // [www.african-union.org/Declaration % 20 ALGER% 20FRENCH% 20FINALE% 2022OCT2004.PDF](http://www.african-union.org/Declaration%20ALGER%20FRENCH%20FINALE%2022OCT2004.PDF) 27/10/2009

سبتمبر 2002 تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الشرطة والمراقبة على الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، ثم قمة داكار يوم 17 أكتوبر 2002 والتي خرجت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب .

وفي نفس الإطار توجد اتفاقية تم توقيعها بين دول الكومنولث المستقلة CIS لمكافحة الإرهاب حيث تعتبر وثيقة مفتاحية لتعريف والوقاية من الهجمات الإرهابية وآثاره على استقرار الدول .

غير أنه ما يمكن الإشارة إليه قبل تأسيس النيباد أن معظم الاتفاقيات التي تم توقيعها لم تكن تلزم تكيف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وفقا لبنود هذه المعاهدات والترتيبات، وقد أعاق فعاليتها ضعف التنسيق المطلوب لآلية الأمن والسلم الضروري لمخطط التحرك تجنباً للمخاطر المحتملة .

كما أن المصالح المتناقضة بين القادة الأفارقة من حيث الالتزام تبعاً للحسابات الضيقة والخاصة لكل دولة ثم أن معظم الاتفاقيات السالفة أهملت التطرق لأسباب التهديدات المختلفة في القارة والتي يقف الفقر كسبب مهم، بمعنى آخر كان هناك محاولة لمعالجة آثار الداء وترك السبب الرئيسي له .

أما الحديث عن الفترة الثانية التي أفرزتها محدودية الترتيبات السابقة والنقائص التي شابت أزمات الإقليمية التي اضطلعت بدور تعزيز إجراءات الأس والاستقرار في القارة حيث اندلعت عدد من الصراعات

المسلحة وتفاقت ظواهر الجريمة المنظمة والإرهاب في شمال القارة وجنوبها، كل هذه المعطيات دفعت لإعادة النظر في التنظيمات القائمة لجعلها أكثر مرونة وتكيفاً، وكانت أول خطوة من القادة الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بمنظمة الاتحاد الإفريقي وذلك خلال اللقاء الوزاري في 2000/06/02 حيث الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم القديم الجديد خلال قمة "الومي Lomi" ب الطوغو بين 10 و 12 جويلية 2000 .

وكتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشترك تم خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال الاتحاد الإفريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NAEPAD في جويلية 2001، وجاء كثمار لجهود قادة دول السنغال، مصر، الجزائر، نيجيريا وجنوب إفريقيا.

هذه الوثيقة التي حثت على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حيث المبادئ الجديدة التي انبثقت عن المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمن إجراءات بغاء السلم قمي مرحلة ما بعد الحرب .

وتماشياً مع التصميم الجديد لمواجهة مختلف أنواع التهديدات وتوزيع الأعباء فقد استحدثت تنظيم للتنسيق مع الاتحاد الإفريقي عبر دول شرق إفريقيا ويعرف بالهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد IGAD" في مؤتمر عقد ب أديس أبابا "Addis Ababa" في 24 و 27 جوان 2003، ويعد إنشاء مجلس السلم والأس الإفريقي فيما بعد كأهم جهاز تشاوري وتنسيقي بدأت قراراته تأخذ الطابع الإلزامي على شاكلة مجلس الأس على مستوى الأمم المتحدة ودوره يتمحور حول التحكيم في النزاعات والاضطرابات داخل القارة وتأكيد على استعمال القدرات الإفريقية

الخالصة لتحقيق الأمن والتنظيم والاستقرار.

واعتبر ميثاق هذا المجلس أن تحقيق التنمية أمر مهم للقارة موضحا أن الهدف المسطر على المدى المتوسط والأخير هو الوصول لبناء قوات إفريقية للتدخل في بؤر التوتر والنزاعات المسلحة ومواجهة مختلف الجرائم العابرة للدول، وتحقيق هذا الهدف يأتي من خلال وضع أجهزة للإنذار المبكر في هذه المناطق، حيث تأخذ في الاعتبار معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحاربة مظاهر الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة للحكم الديمقراطي وحرية التعبير ثم س جهة أخرى ضمان التوزيع العادل للموارد الأولية كي يجتنب الردود السلبية كالحروب والتمرد وانتشار الإرهاب ومختلف أنماط الجريمة المنظمة في عموم إفريقيا.

المطلب الثاني: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999: القرارات والصدى القاري

يرى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة وتجلى هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 أو من خلال الاتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله .

ويشيد كثير من المراقبين قاريا وعاليا باتفاقية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث من أهم المقررات التي خرجت ما تجلت في " مخطط التحرك Plan d'Action " الذي يسمح بتقوية الإمكانيات المتاحة عن طرق التعاون عبر حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء احتمالات التقاط لج بينها داخل إفريقيا وخارجها .

فالإرهاب حسب اتفاقية الجزائر لسنة 1999 هو ذلك العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غير الشرعية لتموين نشاطاته، حيث أن التخلص منه يتطلب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر مناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية .

وقد تضمنت اتفاقية الجزائر عددا من المواد القانونية التي تتقاطع مع زار مجلس الأمن رقم (1373) من حيث طرق المصادقة والوسائل المعتمدة لتكييف التشريعات الوطنية في هذا الاتجاه.

وغالبا ما تنتقد المنظمات الإقليمية الإفريقية بغياب رمانة قانونية تعالج الأمور المتعلقة بالإرهاب والجريمة خصوصا تلك القادرة على اختراق الحدود والمشاركة بين عدد من الدول، وهذه الملاحظة وجهها السفير Curtis Ward حين اعتبر أن بين 170 دولة وقعت على قرار 1373 في 03 سبتمبر 2002 توجد 12 دولة إفريقية فقط.

وهذا الزار أشار لضرورة تكاتف جهود جميع الدول وهو نفس الموقف الذي حث عليه رئيس شعبة الإرهاب في مركز الوقاية من الجرائم الدولية التابع للأمم المتحدة الكس شميت Alex Schmid الذي دعى من خلال مؤتمر نظمه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة؟ إلى أهمية التزود بالنصوص القانونية بالنسبة للدول الإفريقية وتأسيس نظام قانوني فعال.

فقد تعهدت الأمم المتحدة من خلال مسئوليتها بتزويد إفريقيا بكل الاستشارات والإمكانات اللازمة لتقليل من آثار عمليات تبيض الأموال والهجرة السرية والجريمة المنظمة وهذا طبعاً من خلال مخطط التحرك كما أن المادة 10 من أصل (D) من هذا المخطط أكدت مثلاً إمكانية وجود علاقة وطيدة بين الإرهاب والفساد وتبيض الأموال، وفي المادة ح تم تحديد عدد من الآليات الضرورية لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب وتضمنت المجالات التالية: ¹

- 1- وضع تشريعات وطنية تجرم تمويل الإرهاب وتبيض الأموال.
- 2- وضع وحدة استخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة .
- 3- تدريب الأفراد في مجال مكافحة تبيض الأموال .
- 4- التعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية لتطوير فهم عالمي ضد تبيض الأموال وتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية. بمنهجيات ومسارات متخصصة.
- 5- وفي مجال سياسة مراقبة الحدود أبدى أعضاء في الاتحاد الإفريقي طموحاً نحو طلب المساواة الخارجية حيث تقرر مايلي:

- 1- ضمان هوية الوثائق المعنية بالسفر بحمايتها من التزوير .
 - 2- حفظ جوازات السفر التي تتضمن المعلومات الفردية ومراقبتها بصفة منتظمة.
 - 3- مراقبة كل نقاط الخروج والدخول على مستوى الدولة إن توفرت الإمكانيات المتاحة . ويعاني التنسيق بين الدول الإفريقية في هذا الصدد من غياب قوائم اسمية للأشخاص الداخلين والمغادرين من منطقة لأخرى.
- زيادة على هذه الإجراءات والترتيبات المكثفة لتدارك النقائص في الفترة السابقة فقد تقرر إنشاء خلية "بيان النشاط الإرهابي" ومهمتها جمع البيانات وتعريف المنظمات والأشخاص الذين لهم علاقة بالجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام داخل إفريقيا وتتبع مواقع الجريمة الالكترونية ذات الصلة لهذه النشاطات التخريبية ويؤخذ على اتفاق الجزائر في مكافحة الإرهاب حب عدد من رجال القانون غياب الإشارة إلى ميكانيزمات خاصة للإرشاد وأنظمة الإنذار تنامي الظاهرة في منطقة معينة، بيد أن واضعي الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي حاولوا سد هذه الفجوة القانونية ض خلال المادة 23 (02) حيث تؤكد على ضرورة الالتزام الكامل من الدول الأعضاء لتطبيق قرارات الاتحاد الإفريقي والمعاهدات التي تم توقيعها في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب واللسلمي للنزاعات، وكانت هذه المادة الخطوة الأولى نحو تأسيس مجلس اللم والأمن الإفريقي² PSC

بموجب مؤتمر "دوربان Durban" في جويلية 2002 حيث تضمنت المادة السابعة (07) من الوثيقة المؤسسة إلزامية تطبيق معاهدة الجزافي والاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وقد كلف مجلس

1 - Kathrynne sturman" the AU plan on terrorism joining the global War or leading an African battle ؟", African Security Review 11(4),2002,p105.

5- هذه الكلمة اختصار باللغة الانجليزية لعبارة Peace and Security Council أو باللغة العربية مجلس السلم والأمن .

السلم والأس برفع تقارير دورية عن حالة الوقاية من الإرهاب والجريمة وناشد أعضاء الاتحاد الإفريقي بتثبيت اتفاقية الجزائر كمصدر أساسي لتكييف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء على هذا المنطلق .

وبعد توقع اتفاقية الجزائر اقترح الرئيس السنغالي عبد الله واد وفي غمرة التعاطف الدولي . ع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (200) وضع بروتوكول إضافي لاتفاقية الجزائر لتدعيم الاتفاقية في مجال مكافحة الإرهاب غير أن جنوب إفريقيا وعدد من الدول عارضت هذا التوجه ورأت أن هذا البروتوكول قد يفقد الاتفاقية الأصلية مضمونها الحقيقي وشغلها بالإجراءات الإدارية¹

ويشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن النقطة الأخرى الإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث أثير نقاش كبير أثناء توقيع الاتفاقية بعد التردد في التعريف بالإرهاب كظاهرة وترك مساحة بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار، وقد كانت هذه النقطة مصدر مقارنة جديدة اعتمدها الاتحاد الإفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للاتحاد عدم المس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السيامي باسم مكافحة الإرهاب .

وهو ما يطرح مشكلة معقدة يمكن أن تنسف بناء الاتحاد الإفريقي وكل الاتفاقيات القائمة من حيث أن معظم الأنظمة التي تقود دفة إصلاح مؤسسات الاتحاد هي نفسها فاقدة للشرعية الداخلية بفض النظر عن المواقف الدولية فهي وصلت سدة الحكم على ظهر الدبابة ولغة السلاح أكثر من أي ث . يء آخر .

ورغم هذا فإدراج البعد الديمقراطي تطور للأمام والذي تضمنته اتفاقية الجزائر حيث في مقدمة الاتفاقية يؤكد على أن الإرهاب يشكل تمديدا جديا لحقوق الإنسان و... يعوق النمو الاجتماعي والاقتصادي عبر عدم استقرار الدول ...

غير أن المادة (22) من الاتفاقية تؤكد من جهة أخرى على أن لاشيء في هذه الاتفاقية يرجم بالتنازل والتراجع عن مبادئ القانون الإنساني الدولي ومن الجيد أن هذا في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وقد انعكست هذه النظرة فيما بعد على تشريعات مجلس السلم والأمن الإفريقي .

وبهذا فمعركة إفريقيا ضد الإرهاب قد تمتد لمواجهة المشاكل الأخرى حيث يبرز اتفاق الجزائر كمؤشر لتعزيز التعاون والإقليمية الأمنية في إفريقيا على أمل امتدادها لتشمل جمع التهديدات الأخرى التي ليست بأقل خطورة مثل النزاعات المسلحة والأمراض وحتى التدهور البيئي .

لكن قد يطرح تساؤل مهم يتعلق بسر هذا الاتفاق بين الدول الإفريقية التي عجزت في كل الحالات التعاونية بينما تسعى جاهدة للنجاح في التعاون في مكافحة الإرهاب وبالتالي فالمشكلة ليت في وضع أدوات قانونية، وإنما في من يضعها وكيف تطبق وهو ما يقودنا للحديث عن التناقض الذي قد ينتج بين أمن الشعوب وأس الدول والأنظمة .

6- *ibid*,p106.

7- *ibid*,p107.

فحسب منظور المدرسة النقدية فالتهديدات التي تواجهها الأمم والشعوب في الوقت الحاضر لا تأتي من القوات المسلحة للدول وإنما من الاضطهاد السياسي، التدهور الاقتصادي والتطاحن العرقي حيث تصبح الدولة عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التي تتبعها أي أنه قد تكون الدولة آمنة بينما لا ينعم الأفراد بالأس مشكلة بذلك مصدرا لتهديدهم.

تطرح هذه المقاربة إشكالية تتشابه فيها العلاقة الأمنية بين الدول والأفراد والتي تنبه إليها بوزان في تحليله، فبحسبه فإن الأفراد يمكن أن يكونوا مهددين جراء سياسة دولتهم الخارجية لكنه يقر بأن الدولة هي المصدر الأساسي لكل من تهديدات أمن الأفراد وأمنهم والمفارقة تكمن في أنه لما تزداد قوة الدولة فهي أيضا تصبح مصدرا لتهديد الأفراد¹

وتنطبق هذه المقاربة إلى حد كبير على حالة المنطقة الساحلية الصحراوية حيث يبرز التناقض بين أمن الأفراد حيث الحماية ضد الجريمة يقابله تآكل الحريات المدنية، فباسم مكافحة الإرهاب تقمع المطالب الديمقراطية وتضيق حريات التعبير ولكن رغم هذا يبقى أمن الأفراد تابعا لأس دولتهم حيث فقدان الأس في مناطق الحدود في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى يدفع السكان هناك لطلب تدخل الدولة التي بإمكانها توفير الإمكانيات الضرورية لمواجهة هذا الانفلات الأمني .

و منا يبقى أمن الأفراد تابعا لأمن دولهم حيث يصبح تواجد الدولة أكثر إلحاحا من طرف الأفراد وهو ما يناقض ما ذهب إليه أصحاب المدرسة النقدية حيث الأفراد لا زالوا يعتبرون الدولة الوحدة السياسية القاعدية. ولعله جدير بالإشارة أن المبادرات الإفريقية الراهنة قد حاولت تجاوز المقاربات الكلاسيكية في التصدي للتحديات الأمنية وأسبابها والتي عرفت فيها الدول الإفريقية من فترة الاستقلال مختلف التهديدات الداخلية ذات النمط التقليدي مثل الحروب والتطاحن الإثني أو تلك الجديدة مثل الإرهاب والجريمة والهجرة فإن ذلك أبقى القارة طوال هذه الفترة مهمشة على الصعيد الدولي غير أن هذه النظرة تغيرت على ما يبدو بعد نهاية الحرب الباردة وأصبحت محل اهتمام دولي كبير في السنين الأخيرة .

المبحث الثاني: الجزائر والتعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل الإفريقي
المطلب الأول: حل الأزمات الإنسانية في المنطقة (أزمة الطوارق واللاجئين)
أولا/ التعامل مع أزمة الطوارق

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، وإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنفلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.¹

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمى نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحظات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع

1 - الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي " انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص: 3-4

الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهداتها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.¹

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزدادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدا، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغييرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستها تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي بامكو ونيامي.²

وقد خاضت الجزائر من منطلق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة. كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر/ كانون الأول 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير/ كانون الثاني 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس/ آذار 1992، لقاء تمناست من 16 إلى 20 أبريل/ نيسان 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمناست من 27 إلى 30 يناير/ كانون الثاني 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس/ آذار 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيتها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي. وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة. وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في يوليو/ تموز 2006 تحت اسم "تحالف 23 مايو من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا فيه. ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال

1 - رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، يناير 2008، ص: 17-18.

2 - عبد النور بن عنتر، العلاقات المغاربية-الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية، مجموعة الخبراء المغاربة، عدد 4، فبراير 2011، مركز الدراسات المتوسطة تونس، ص: 03.

حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة. بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فبراير/ شباط 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو/ تموز، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم؛ أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس/ آذار 2008. ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة فشتدد الاقتتال مجدداً بين الطرفين في نفس شهر مارس/ آذار 2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24 إلى 27 يوليو/ تموز 2008) وتوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيتته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود. وحرصاً على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.¹

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعبت من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتالات المستمرة.

الخريطة رقم (04): خريطة توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو



1 - بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، نقلا من الموقع الإلكتروني:

studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm

وعليه فقد أولت الجزائر اهتماما للقضايا الإنسانية خاصة ما تعلق منها بكل أزمات البناء السياسي ومن ذلك الوساطة في حل قضية الطوارق " 1996 م، 2006 م، 2007 م، 2008 م، 2009 م" أو بالمساعدة الإنسانية بالتعامل مع تداعيات اللاإستقرار الأمن "اللاجئين"، وقد جاء هذا التحرك الجزائري في إطار تحقيق سياسة "التنمية والأمن" في خطوة إستباقية وذلك بإشراك الأطراف الفاعلة والمعنية من دول النيجر ومالي وليبيا وممثلين عن قبائل الطوارق وكذلك في إطار تجسيد وتحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده.

فعلى المستوى السياسي قامت الجزائر بمنح الطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة عن طريق "الأمنيوكال" Amenoukal في مقابل ولائهم وتمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وفي هذا نجد تصريح الحاج محمود أقمامة إن الطوارق الجزائريون ليسوا سلعة تباع وتشترى ولا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر، ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا، لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا الأرض التي دفن فيها أجدادنا".

كما وضعت الجزائر استثناء على حدودها الجنوبية مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي بموجبها تسهل حركية تنقل السكان بين حدودها والبلدان المجاورة.

إن إدراك الجزائر بأن انخيار وتفتت الدول يمثل تحديا للأمن الإنساني فقد قامت باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء والتهميش سكان التوارق ورغم أن هؤلاء لم يتقبل الأمر في البداية لعدم دعم الجزائر لانفصاهم، إلا أنه يفسر برغبة الجزائر في المساهمة في إيجاد حل نهائي بغية إحلال السلم والأمن في المنطقة.

أما على مستوى الاقتصادي فيتجلى من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق "اليمين زروال" حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية، كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري.¹ وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي قدمت الجزائر مؤخرا حوالي عشرة ملايين دولار سنة 2010 م كمواد غذائية "أرز... لكل من تشاد والنيجر ومالي.

كما لم تغفل الجزائر عن قضية اجتماعية وهي مشكلة اللاجئين فالجزائر بدلت ولا تزال جهودا معتبرة بالتعاون مع الهيئات الدولية في سبيل التكفل بهم ومن ذلك التوقيع على "برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر"

واستجابة لنداء توارق مالي والنيجر لنجدتهم قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية حيث وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء، تغطية صحية،...) وهذا لحماية هؤلاء اللاجئين من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة وفي هذا نجد شهادة أحد اللاجئين بأن الجزائر تولي عناية ومعاملة خاصة

1 - علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص 85.

لهؤلاء اللاجئين.

وعموما فإن كل الاتفاقيات سواء التي كانت الجزائر طرفا فيها أو لعبت دورا في التوقيع عليها ترمي إلى تحقيق نتائج يمكن أن تسهم في حل سلمي لقضية الطوارق وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق وتعزيز الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي من خلال:

- تحسين الظروف المعيشية للطوارق ورسم مسار لتعزيز توطينهم بعد إدخال العنصر الترقى كعنصر فعال ضمن العناصر المشكّلة للمجتمعات الساحلية (الساحل الإفريقي) من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية التارقية وترقيتها.

- المساهمة في تنمية مناطق الشمال التي يتواجد بها الطوارق وفي هذا يبرز "المعرض التجاري اسيهار" الذي يعتبر تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست وحدث إقليمي كبير يجمع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونضرائهم من الدول الساحل وهو يعقد مرة واحدة في السنة ولمدة 21 يوما

- إعادة توطين الطوارق في مناطقهم ومحاربة الهجرة الغير شرعية وإطلاق سراح الأسرى من الطرفين.

- إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية بما يسهم في تعزيز التكامل. والاندماج الوطني ويسهم في المحافظة على الوحدة الترابية لدول الساحل الأفريقي

- عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق.

- وقف إطلاق النار وجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات.

إن الجزائر لا تزال تبذل مجهودات كبيرة لتنمية شمال مالي والنيجر بمشاريع تحت رعاية الجزائر إذ أن هناك لجان دورية تجتمع في مالي والنيجر بحضور الوزير المكلف السيد عبد القادر مساهل وأحيانا بحضور ولاية تمنراست وإليزي، وأردار للمتابعة وبمشاركة عدة وزارات جزائرية.¹

مما سبق يتضح بجلء أن المقاربة الجزائرية لا تنحصر فقط في الأطر الأمنية والعسكرية الخاصة ولكن أيضا بوضع مقارنة تتمحور حول الأمن الإنساني تجمع بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعوامل المسببة للنزاعات.

المطلب الثاني: إدراج منطقة الساحل في الحملة الدولية للحرب ضد الإرهاب

بعد الوقوف على أهم الأدبيات النظرية وما يقابلها على أرض الواقع بالنسبة لحجم التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الجزائري من منظور إفريقي وبصفة أدق في المنطقة الساحلية الصحراوية، فإنه من المهم الوقوف على بعض الرهانات وتأثيرها في إنشاء إطار تفسيري رسم الخطوط العريضة واقتراح استراتيجيات لمعالجة المشاكل الموجودة في المنطقة.

حيث وفي سعي بعض أنظمة المنطقة ومن بينها الجزائر لتجاوز الإشكالات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة وكنا الهجرة السرية وحتى نزاع الطوارق ساهمت في تأزيم الأوضاع الهشة أكثر، فإذا كانت هذه

1 - Hadj chaib Adda, les aspects securitaires de la politique sous regionale de l'Algerie, mémoire de fin d'étude de post degradation specialisee en administration internationale. E.N.A. 1994/1995. P.40.

الظواهر تضر بأمن الأفراد والجماعات خصوصا في مذطقة الحدود أين تقل الرقابة الحكومية، فالمقاربات المعتمدة في معالجة هذه الانكشافية في الأمن تجاوزت واختزلت الحلول في المستوى الأمني والعسكري فقط وكأن هذه الدول لم تع جيدا مفهوم الأمن الإنساني الذي تطرقنا إليه في الفصل الأول.

الفقر، المجاعة، اللاأمن الغذائي، الشعور بالتهميش مصطلحات قد يكون لها وزن كبير في فهم حالة اللاأمن في منطقة الساحل والصحراء وإفريقيا عموما.

وقد تعالت مؤخرا أصوات تعتقد أن التغلب على الإرهاب يأتي بتقليل مظاهر الفقر، واعتبر رئيس جنوب إفريقيا أثناء انعقاد الجمعية للأمم المتحدة سنة 2004 أن الدراسات الإستراتيجية التي ترى أن الإرهاب يعتبر أهم التحديات والتهديدات للإنسانية منطوق يمكن الرد عليه حيث يظهر الفقر والتخلف كأهم تحد للمجموعة الدولية، وهو الأمر الذي أكده مدير البنك العالي حين اعتبر تقليل مخاطر الإرهاب يمر عبر بوابة معرفة أهم مصادر اللإستقرار في العالم حيث أن مليار شخص يساهم لوحده في 80% من الإنتاج العالمي بينما 05 مليار شخص آخر يساهم بـ 20% ثم أن هناك مليار فرد لا يستطيع الحصول على مياه نظيفة .

في نفس الإطار أل غور يعتقد أن محور الشر *Axe of Evil* يتكون من الفقر، الجهل، الأمراض والتدهور البيئي ثم الفساد والاضطهاد السياسي وكبت الحريات كلها متغيرات تدفع الأفراد والجماعات للتعبير عن نفسها بغرض تناقض الطرق القانونية للدولة، وتثور جدلية في هذا الشأن حول علاقة الفقر مع الإرهاب والجريمة حيث يشكك عدد من الباحثين في هذه العلاقة.

فمثلا مشال راوي يعتبر أن الوقائع لا تؤكد فرضية ارتباط الإرهاب بالفقر فأسامة بن لادن يعتبر من الأثرياء ولكن هذه النتيجة يمكن تفنيدها، حيث أن الغض والظلم داخل الدولة أو بين الجماعات المختلفة قد يجد متنفسا ومجالا للانتقام من خلال الأعمال الإرهابية.

وارتباطا بنفس المسألة انعقد مؤتمر دولي بأوسلو في سبتمبر 2003 اعتبر فيه خبراء في المعهد النرويجي للشؤون الدولية *NUPI* أن الفعل الإرهابي هو كنتيجة لمؤثرات سياسية وسيكولوجية واقتصادية ويمكن التمييز بين مستويين في تفسير الإرهاب، لأولا هناك مستوى الشروط القبلية أو الترسيبية *Preconditions Précipitant* أين يتضمن هذا المستوى حالة الثقافة الديمقراطية السائدة، الحرية المدنية ودور القانون، الإيديولوجية المتطرفة ذات طبيعة دينية أو علمانية ثم التجربة التاريخية للعنف والعنف المضاد وأيضا الشرعية والمشروعية للنظام الحاكم ض خلال أداء الفواعل الغير رسمية داخل هذه المجتمعات، وهذه المتغيرات تمهد للمستوى الإثني والمتمثل في رد الفعل الذي ينعكس بأسلوب عنيف غير شرعي مثل الإرهاب أو الجريمة¹.

ثم هناك العنصر الثاني والمتمثل في الظروف المهياة والمساعدة على نمو الفعل الإرهابي والمتعلقة أساسا بالبعد الاجتماعي والاقتصادي كالمستوى المعيشي، نسبة الفقر والبناء العرقي للمجموعات المختلفة.

وخلص هؤلاء الخبراء إلى أن الحد من ظواهر العنف الغير دولاتي في هذه الحالة يتوقف على الإصغاء الحذر

1 -jakkie cilliers,op cit,p92.

لتنظلمات ومطالب الأشخاص المتهمين بالإحرام بكل أنماطه والإرهاب، ومكافحة الإرهاب الحقيقية لا ينبغي أن تختصر في الوسائل الأمنية البحتة بدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيز النظام الإثني والأخلاقي هي الأخرى لها دور مهم في هذا الشأن.

هذه الرؤية الجديدة انعكست ببعض التصورات على الاستجابة الإفريقية رهان السلم والتعاون من خلال آليات تحرك الاتحاد الإفريقي الجديدة التي أخذت بالحسبان التحول العميق الذي مس مفهوم الأمن الوطني والدولي، حيث أصبح المطلوب توسع حدود الأمن والسلم الجماعي فالمؤتمر من أجل الأمن والاستقرار والتعاون دعم الإشكالية الأمنية بإدخال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفردانية في المعادلة الضرورية للوصول لنتيجة السلم والاستقرار الدائم في القارة وذلك من خلال بعض التغييرات المناسبة .

أولا، فالأمن ينبغي أن يأخذ بمعنى واسع مجامع العناصر العسكرية والسياسية والاقتصادية بطريقة تمكنه من تلبية الحاجيات الأساسية للفرد وحماية الهوية الثقافية والدينية وتقليص الفقر، وهذا يعني الذهاب لنموذج كلاوزفيتس بمنطلق آدم سميث حيث الخدمة العامة واستهلاك الفرد لا يمنع استهلاك الآخرين¹.

ثانيا، فحسب طبيعة الخدمة العامة تكون دون استثناء والاستهلاك بدون تنافس والأس في هذا المستوى يكون من خلال بعد إقليمي أو عالمي.

هذا التصور قاد الولايات المتحدة للبحث عن مبادرة جماعية على المستوى الأمني مفرداته التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو نفس توجه مبادرة النيباد في إطار تجسيد الشروط الطويلة لتثبيت الاستقرار.

ثالثا، بالنظر لإقليمية التهديدات فمن المهم وضع الأس عبر مذطاور عابر للأوطان تندمج فيه الأبعاد الجماعية والفردية وتغطي جمع مجالات الحياة اجتماعيا ويدعم صلاحية الإطار السياسي والاقتصادي للحكومة. غير أن هذه الصياغة من الناحية القانونية لإطار التنسيق الجماعي بين دول إفريقيا لم تترك بصمات واضحة على واقع الأوضاع المزرية والمضطربة حول مناطق القارة المختلفة، حيث تبرز الجهود الكبيرة والانشغالات الدائمة لمكافحة الإرهاب أكثر من أي تهديد آخر وكأن إفريقيا بقي لها غير مشكل الإرهاب فقط إن الصورة حول واقع العلاقات الإفريقية وتعاملها مع الحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية فيه كثير من المغالطات والرهانات الخاسرة من جانب الدول الإفريقية المعنية منه الحرب خصوصا المنطقة الساحلية الصحراوية ودور الجزائر الذي يثير كثيرا من الجدل.

ففي الذكرى الأولى لأحداث سبتمبر 2001 التقى قادة رسميون أفارقة بالعاصمة الجزائرية بين 11 و12 سبتمبر 2002 واطهر هذا اللقاء التضامن الرمزي من إفريقيا تجاه الولايات المتحدة ومدتها بكل الوسائل الإقليمية.

المناسبة لمكافحة الإرهاب، غير أن حدود هذا التضامن والتنسيق بقيت مبهمه وغير واضحة المعالم حيث أوضحت دبلوماسية الكواليس تطغى على الجانب الرسمي في كثير من الأحيان وهذا ما بدى على الموقف الجزائري

1 -Chouala Yves Alexandre, "puissance, résolution des conflits et sécurité collective a l'ère de l'union d'africaine. théorie et pratique", Annuaire Français de Relation Internationales, 2005, vol 6,p302.

حسب بعض المهتمين بشؤون المنطقة الساحلية الصحراوية¹.

فالقول بإقحام المذطقة الساحلية في الحرب على الإرهاب فيه الكثير من المغامرة بمنطقة كانت تعد من سنوات قليلة من أكثر الأقاليم الجغرافية أمانا واستقرارا عبر العالم بتوافد سنوي لعدد كبير من السياح تأكيدا لحالة الأمن هناك.

ثم أن عدد ضحايا الحروب والنزاعات الداخلية - كما نكرنا سابقا- لا يقارن البتة بضحايا الإرهاب في المنطقة، ثم كيف لدول مثل النيجر وتشاد وموريتانيا أن تشارك في هذه الحرب المشبوهة وهي غارقة في الكوارث البيئية وتجارة المخدرات والأمراض الفتاكة، فعندما يصدر مجلس الأمن قرار 1373 حول ضرورة التزام كل دول العالم بالمساعدة في محاربة الإرهاب فهل وفر مجلس الأمن مصادر الأمن الإنساني في هذه الدول حتى تفي بالتزاماتها؟².

ولماذا لم كدخل المجموعة الدولية لإيقاف الأزمة الأمنية في البلاد التي خلفت أكثر من 200.000 قتيل وتحركت فقط بعد مقتل 3000 شخص في هجمات سبتمبر.

أما التركيز الأمريكي على منطقة الساحل واعتبارها كجبهة ثانية للحرب على الإرهاب وانخراط أنظمة المنطقة في هذه الحرب فيه الكثير من الحانقة بإعطاء مبرر لتواجد قوات خارجية في ارض المنطقة وما يمكن أن ينتج من حركات معارضة لهذا الوجود العسكري الأجنبي في هذه المناطق، فعلى حد تعبير نعوم تشومسكي فزيادة عدد المستنقعات يؤدي بالضرورة لخلق المزيد من البعوض المدمر.

أكثر من ذلك عدد من المهتمين يشكك في النوايا الأمريكية من خلال توظيف مكافحة الإرهاب في المنطقة الساحلية الصحراوية خاصة . ع حوادث اختطاف السياح في المناطق الصحراوية من جنوب الجزائر والفرار لهم نحو شمال مالي والنيجر، وكانت البداية من اختطاف السياح السويسريين بين منطقة عين صالح وتمنراست أين أطلق سراحهم بعد مدة دون تفاصيل كثيرة عن الجماعة الخاطفة وكيفية تحريرهم في أكتوبر 2002؛ ثم اختطاف السياح الألمان فيما بعد وتضارب المعلومات حول طريق اختطافهم ثم تحريرهم بالقوة العسكرية أم مقابل دفع فدية بقيمة خمسة مليون أورو؟

كما أن تزايد الضغوط والإكراه على الإرهابيين والمجرمين على سواء قد يدفعهم للتعرف أكثر في إيديولوجيتهم وقد صنف الخبراء في أوصلو عددا من الأسباب تعتبر مهمة لفهم وتلافي أسباب مظاهر العنف الغير منتظم من الإرهاب والجريمة المنظمة ويصلح أيضا إسقاطه على حالة الحرب والانقلاب والعصيان والأشكال الأخرى من العنف السياسي التي من الضروري وضع أنظمة إنذار مبكر لها في المناطق الحساسة تجاه هذه المؤثرات كما هو في المنطقة الساحل والصحراء الإفريقية.

ولا تعتبر هذه النتائج تبريرا للهجمات الإرهابية وصور العنف الأخرى فإذا كان البحث في شرعية هؤلاء الخارجين عن سلطة القانون أمر مهم، فمن جهة أخرى فإن استهداف المدنيين يعتبر أمرا مدانا وغير مقبول عند

1 - *ibid*, p305.

2- *Stefan Mair*, *op.cop*, p110.

كل الشرائع والأديان مهما كانت الأسباب، وقد اعتبر الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أن الإرهاب يظهر آليا لارتباطه بشروط اقتصادية وسياسية واجتماعية حيث وجود دول فاشلة، أنظمة تعسفية أو احتلال خارجي وما يتبعها من اختلال للأمن الإنساني فهذه تهيئ ظروفًا مناسبة لنشوء كل أشكال التطرف.

من هنا يمكن القول بوجود علاقة قوية بين الفقر والإرهاب وليس حتماً أن تكون هذه العلاقة بالضرورة حيث تمنح شروط الفقر المدح واللاعديلة الاجتماعية الفرصة لنشوء الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة عندما تعطل الظروف السياسية للتعبير السلمي.

وقد تغيرت اللغة المعتمدة في تلامي وفهم التهديدات الجديدة والمتشابكة من خلال تفعيل بعض الترتيبات الاقتصادية كجزء من الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم وهذا ما تجلّى في اعتبار الدول الفاشلة والحكومات الضعيفة تمثل تحدياً أكبر يمكن أن ينتج أصنافاً شتى من المخاطر الأخرى، ما يدح بضرورة العمل على دعم المؤسسات السياسية والاقتصادية من خلال آلية المساعدات¹.

ولعل هذا ما دخ التفكير الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا لإعادة النظر في السياسات السابقة بإدراج سياسة بناء السلم بجانب الترتيبات الأخرى، وهذا ما قصده جيمس تران في عبارة "نحن نعطيهم حقهم أو ندخ الثمن" زيادة على ذلك تعتبر منظمة "Oxfam" أن التركيز على محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أبقى عدداً كبيراً من سكان العالم عرضة للنزاعات المسلحة أكثر من قبل، حيث المجتمع الدولي يركز على ظاهرة الإرهاب ويتجاهل سقوط آلاف المدنيين بسبب الحروب والمجاعات التي هي أكثر إضراراً مما يتصور كثيرون عبر العالم.

من الصعوبة على أي باحث يتوخى الحقيقة العلمية أن يصل لأعماق معرفة كل الحوادث خصوصاً تلك التي تتم بالضبابية والاعتماد على وسائل الإعلام كمرح في استقاء المعلومة والذي قد يقود لزيادة الغموض كما هو في حالة قضية الرهائن الأوروبيين الذي اختطفوا في الصحراء الجزائرية.

غير أنه بإعمال بعض المنطق يمكن الرد على الذين يراهنون بتحول المنطقة الساحلية الصحراوية لأفغانستان ثانية وهذا ما تبحث عنه القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة كغطاء لتمير بعض الاستراتيجيات المتعلقة أساساً بالبعد الاقتصادي للمنطقة .

لذا فمن المهم القول أن عملية الاختطاف كانت في بداية الأمر في أكثر المناطق أمناً ولم تشهد سابقاً مثل هذه الحوادث حتى في ظل وصول نزاع الطوارق بالمنطقة لأعلى مستويات الاحتقان، حيث هذه المناطق التي ينتشر فيها شعب الطوارق يدين غالبية سكانه بالمذهب العرقي الصوفي الذي يتعارض جملة وتفصيلاً مع المنهج السلفي الوهابي الذي تعتقد الأذمة الغربية أنه وراء التطرف وممارسة الإرهاب من قبل أتباعه المفترضين.

و كانت السلطات الجزائرية تتهم في الغالب قبل ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال على المسرح الصحراوي جماعة "بلمختار" وراء تدهور حالة اللامان في منتصف تسعينات القرن الماضي ، حيث قاد عدداً من

العمليات ضد منشآت نفطية ومراكز لدرك الحدود في سنة 1998، ما دفع الجيش الجزائري بحلول 1999 لأن يمشط المناطق التي كان ينشط فيها، وهو الذي دفع جماعته - حب مصدر استخباراتي - لنقل نشاطاته غير الشرعية لمناطق في عمق الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى أين تقاطعت تجارته الغير رسمية مع تجار الأسلحة ومهربي المخدرات وحتى مع شبكات تهريب المهاجرين السريين-

هذه التجارة أدت على بلمختار بملايين الدولارات سنويا وأصبح من كبار أباطرة هذه النشاطات المشبوهة التي تشك سلطات المنطقة وعلى رأسها الجزائر بالشراكة بين الإرهاب وباقي الجماعات الإجرامية الأخرى، ويأتي ضبط الجمارك الجزائرية لكمية كبيرة من المخدرات رن 50 قنطارا على مستوى ميناء الجزائر في أبريل 2009 كانت موجهة نحو أوروبا اتم المتورطون فيها بوجود صلات من تنظيم القاعدة والموارد التي كان سيحصل عليها من وراء هذه الصفقة كانت ستوجه لشراء الأسلحة لفائدة الجماعات الإرهابية في المنطقة الساحلية ، ثم هناك مصادر إعلامية في الجزائر تؤكد أن تنامي عمليات التهريب المتزايدة عبر الحدود الشرقية للجزائر يصب في خزينة تموين عصابات الإجرام المختلفة .

وفي هذا الصدد هناك من يربط بين تمرد الطوارق عبر ربوع الصحراء الكبرى وانتشار الحركات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة انطلاقا من مبدأ "عش ودع غيرك يعيش " *Live and let other live* غير أنه ينبغي الإشارة أن من مصلحة الطوارق أن تكون الأقاليم الصحراوية مناطق آمنة لقطاع السياحة لأنها تمثل مصدر مهم لحياتهم من عائدات الأجانب الذين تعودوا القدوم للمنطقة كل سنة، وربما هذا التعلق قد يكون مفيدا للقول أن انخراط الطوارق في عمليات التهريب سواء الأشخاص أو المخدرات يمكن تقبله، لكن اتهام الطوارق بالضلوع في عمليات إرهابية بالمنطقة الساحلية من خلال توفير مخيمات تنيري كمراكز تدريب للجماعات الإرهابية وهي الفرضية التي يسوقها نظامي باماكو ونيامي وحتى الولايات المتحدة فرضية تجاذب الحقيقة بعض الشيء¹.

فكرة ارتباط الطوارق بالجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة فندها المسئول عن التحالف الديمقراطي ل 23 ماي من أجل التعبير بقوله: نحن نقاتل من أجل توفير شروط الحياة² .

فالفرضية الأمريكية والتي صاغتها الولايات المتحدة حول المدعلة اقة وربطها بالحرب الدولية على الإرهاب تنطلق من " نظرية الموز *Bannana Theory* " التي تحيلها بعض القادة العسكريين في الجيش الأمريكي والتي مفادها بقدرة عناصر من حركة طالبان وتنظيم القاعدة على الانسياب والتسرب باتجاه إفريقيا كنتيجة للتضييق العسكري الذي يمارسه الحلف الأطلسي والولايات المتحدة في أفغانستان من خلال وسط آسيا نحو القرن الإفريقي ثم السودان لتنتشر هذه الجماعات عبر تشاد ومالي والنيجر وصولا لموريتانيا أين تلتقي مع الجماعات الإرهابية الناشطة على التوى المغاري³ .

1 - Jeremy Kennan," The Banana Theory of terrorism: Alternative Truths and the collapse of the "seconde "(Saharan)Front in the Ware on Terron", journal of contemporary African Studies,25,1,Jan.2007,p38.

2 -Baz Lecocq and Paul Schrijver,"The War on Terror in Haze of Dust :Potholes and pitfalls on the Saharan Front",Journal of Contemporary African Studies,25,1 jan.2007,p141.w

3 - Stefan Mair, op,cit, p109.

من ثم يصح الإرهاب على الأبواب الجنوبية للقارة الأوروبية، هذه المقاربة تقصد ما أمريكا توجيه رسائل ضمنية للأوروبيين تحمل الدعاية الإيديولوجية لتفهم التوغل الأمريكي في المنطقة الصحراوية الفتية بالوارد الطبيعية والطاقوية تحت حجة التهديد المشترك من البربرية الجديدة القادمة من الجنوب وهذا ما خلصت إليه مجموعة التفكير *Group Think* ومقرها القيادة الأوروبية تحت إشراف الجنرال جيف كوهلر¹ *Jeff Kohler*.

من الواضح أن أمريكا عازمة على عسكرة القارة الإفريقية بكاملها باسم مكافحة الإرهاب كهدف رسمي وتأمين منابع النفط كهدف استراتيجي، وفي الوقت الراهن تربط مناطق المغرب والساحل الإفريقي بالمزاعم الخاصة بأن المسؤولين عن تفجيرات مدريد والدار البيضاء ينتسبون لمجموعات القاعدة في هذه المناطق، وبينما تعرب الولايات المتحدة عن قلقها من الإرهاب في العلة كان يزايد سابقا النقد الموجه لإدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بأن استمرار المساعي الأمريكية من أجل السيطرة على مصادر الطاقة هي السبب الأساسي للاهتمام الأمريكي بهذه المناطق.

في هذا الإطار أشارت مجلة الايكونوميست البريطانية في خريف 2002 إلى أن "النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في أفريقيا وأن ما يروج عن تهديدات القاعدة وغيرها مبالغة لا تستند إلى أساس أو معطيات معترف ونشرت "آسيا تايمز أون لاين" حوارا مع انحلل الأمني الأمريكي مايكل كلير، مؤلف كتاب "حروب مصادر الثروة، حذر فيه من التورط الأمريكي المحتمل في أفريقيا، وفي رده على سؤال عن الهدف الأمريكي التالي الغني بالنفط بعد العراق، أجاب كلير: أرى أن أفريقيا ستكون هي الهدف، ستندرج الحرب هناك².

وهذا ما تبين من خلال "تقرير تشيني *Cheny Report*" الذي توقع أن ترتفع نسبة التبعية للنفط الإفريقي نحو 25% بحلول 2015، وقد يكون صحيحا إذا اعتبرنا أن الجزائر قد غضت الطرف أحيانا عن قيام تنسيق مع الجيش الأمريكي في ملاحقة بعض الجماعات توصف بالمشددة في مناطق الصحراء الكبرى ويفسر هذا الموقف الجزائري بمحاولة خروج الجيش الجزائري من حالة الحصار الدولي الغير معلنة من بداية الأزمة الأمنية في تسعينات القرن الماضي وتحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية من وصول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم وقيامه بزيارة لواشنطن منتصف جويلية 2001 .

ويعتقد جرمي كينان مدير برنامج الدراسات حول الصحراء ومقره بواشنطن أنه رغم إعلان الجزائر الرسمي أكثر من مرة رفضها استضافتها لقواعد عسكرية أمريكية على أراضيها في إطار مشروع الأفريكوم إلا أن التنسيق والتعاون الاستخباراتي بين الجزائر والولايات المتحدة بلغ أشواط مهمة وسط تكتم وتستر كبير من قبل السلطات المحلية هناك .

غير أنه يمكن القول ورغم لغة الكواليس التي تسود المنطقة ككل فإن التعاون بقي موجودا بهدف حماية المنشآت الفعلية وهي سياسة أمريكية في المنطقة من الجزائر حتى نيجريا وموريتانيا وخليج غينيا والغابون حيث تتركز

1 - *ibid*,p43.

2 - حسن المصدق: الاسم السري للعبودية ذراع التدخل والاحتلال والنهب والهيمنة.. أفريكوم، العرب الأسبوعي، 24 ماي، 2008، ص 09.

كبريات الشركات النفطية الأمريكية مثل اكسون، شيفرون، تكساكو، انادركو وهاليبرتون، وغيرها من الشركات التي تتحرك أينما كان النفط عبر العالم¹

إذن وبغض النظر عن صحة هذه المعلومات التي غالبا ما تفند من طرف السلطات الرسمية في الجزائر والتي تتناولها ومائل الإعلام بين الفينة والأخرى ، وهذا ما يلح ضرورة التأني والحذر في التعامل مع بعض الملفات. الحساسة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية حيث الأمن الجزائري يصبح مرنا أكثر تجاه التأثيرات القادمة، والتعامل مع هذا النسيج الملغم على حد تعبير جيمس بيرتون يتطلب درجة عالية من الإدراك العمق والفهم الدقيق لما يدور في الحدود الجنوبية .

حيث أصبحت الأمور مرتبطة بشكل غير مسبوق فنجاح الانقلاب العسكري في موريتانيا على نظام معاوية ولد الطابع اتبعه اندلاع تمرد جديد في النيجر سبتمبر 2004 ثم انتقلت عدوى هذا التمرد إلى مالي في ماي 2006 وكان قبل هذا نشوب أعمال عنف وفوضى في تمراست جويلية 2005 ثم بعد ذلك أحداث " بريان " في غرداية ووأحداث "تينزاواتين" بتمراست افريل 2009 التي ربطتها السلطات الجزائرية بأجندة إقليمية تحاول إثارة القلاقل في الجنوب الجزائري للوصول لغايات معينة قد تشعل المنطقة بأكملها .

إذن كلها معطيات تدفع للعمل والتحرك المتوازن والنظر إلى مجريات الأمور في المنطقة بنوع من الذكاء ومعدم الانجرار نحو سيناريوهات قد ترهن امن المنطقة الساحلية الصحراوية ككل مثلما حدث مع دول الخليج ويبقى الحل الأول من منظورنا هو غلق أي منفذ للتدخل الخارجي وفتح أبواب التنسيق والتضامن الأفروعربي آمنا واقتصاديا وفي جمع المجالات حسب الإمكانيات المتاحة عند كل طرف.

المطلب الثالث: ضرورة تدعيم التضامن الثاني: تدعيم التضامن الإفريقي كخيار استراتيجي للأمن الجزائري.

إن التوجسات والمخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى إدراك أن الإرهاب والجريمة المنظمة ثم تمرد الطوارق وتفاقم المشكل البيئي هي تحديات حقيقية تطرح بحدة ومعالجتها يستدعي تضافر الجهود الإقليمية في بعض الأحيان، والتي هي اقرب لفهم الظاهرة ض منظور محلي خاص دون الرجوع والاستعانة بأطراف خارجية مثل التعامل مع قضية الإرهاب في المنطقة وعدم رؤية التحديات المطروحة في المنطقة ض منظار أطراف خارجة عن الإقليم وإفريقيا ككل.

فالمطلوب إذن من الجزائر ودول المقرب العربي عموما العمل على ترسيخ علاقاتها الإفريقية بشكل عام والعلاقات المغاربية - الإفريقية بشكل خاص بتطوير وإرساء أطر التعاون الشامل، أخنا في الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على النطقة والعالم وعلى العلاقات الدولية وعلى المصالح الإفريقية والجزائرية المشتركة، والعمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والآليات لتنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة في المنطقة الإفريقية شراكة تحافظ على المصالح المشتركة وهو ما يقود لتدارس السبل الكفيلة لتعزيز التعاون والعلاقات بين الفضائين المغاربي من ناحية والإفريقي من ناحية أخرى.

1- Jeremy Keenan, op, cit, 42.

زيادة على ذلك يصبح من المهم العمل على ضرورة مراجعة الأسس والأهداف والآليات التي تنظم هذه العلاقة والارتقاء ما إلى مرحلة إقامة شراكة فاعلة عبر مناهج ومسارات متكاملة ثنائية وجهوية، حيث أن هذا التعاون ما بين حكومي يعد إطارا ملائما لدفع التعاون وتحقيق حالة من التوازن الإقليمي والشراكة المتضامنة، في خضم المسار الاندماجي الذي تشهده القارة الإفريقية من خلال المجموعات الجهوية ضمن الاتحاد الإفريقي¹.

لذا فالدول المغربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب مدعوة إلى تسريع استكمال بناء الاتحاد المغاربي وتفعيل مؤسساته وهياكله. مما يضيف نجاعة أكبر على التعاون والشراكة المغربية الإفريقية على مستوى المنطقة الساحلية الصحراوية حيث حالة اللائق من فيها ستعود بالسلب على كل دول شمال إفريقيا دون استثناء إيماننا بحتمية المصير المشترك وترابط المصالح بين شعوب المنطقة وهذا ما قصده الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بقوله... بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجد، وإنما هي تكتلات إقليمية ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح.

وهذا ما يلح على دول المغرب العربي والأفارقة مواجهة تحدي الأمن والاستقرار من ناحية وتحدي التنمية من ناحية أخرى، إلا أن هذا التصور في الحقيقة يعيد التساؤل حول ما إذا كان اتحاد المغرب العربي في صيغته الحالية يعكس نظرة مغاربية منسجمة وما إذا كان الاتحاد قابلا للانتعاش أم لا، وما يؤكد على حتمية بلورة إستراتيجية للمصالح الإفريقية العربية المشتركة في المنطقة الساحلية هو مواجهة الاهتمام المتزايد بدول القارة الإفريقية من طرف الدول الكبرى، وأهمية إعطاء الأولوية في هذه الإستراتيجية لمسائل جوهرية أهمها الأسس ومكافحة الإرهاب والعمل على تعزيز التنمية عبر الاستثمار من خلال توسع رقعة الشركاء ورفض الاحتكار من طرف دول الغربية.

إن أهمية البعد الاستراتيجي في العلاقات المغربية - الإفريقية يتطلب إعادة صياغة هذه العلاقة وتطويرها وتجديدها والبدء خاصة بمصالحة المغاربة مع ذاتهم أولا، ففشل المشروع المغاربي لعب دورا مفصليا في استعصاء بناء علاقات متوازنة فعالة وعقلانية مع دول الجوار ومنها الجوار الإفريقي على أهمية أن يتأسس المشروع المغاربي على دعائم متكاملة ومتداخلة وذلك قبل المرور إلى محاولة التعريف. ممن هو العربي ومن هو الإفريقي، وما إذا كان بالإمكان الفصل بينهما وفق التعليمات المتداولة والمصطلحات النمطية السائدة في الكتابات العالية عن إفريقيا²

زيادة على ذلك فالمدخل الأنسب لتفعيل التعاون المغاربي - الإفريقي يتمثل في ضمان الحد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني ويكون ذلك عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار مما يؤسس لتنمية العلاقات السياسية بين الفضائين وتحقيق الاندماج القاري المنشود، إضافة إلى تدارس الجانبين لاحتياجاتهما وإمكانياتهما وتجاربهما في مختلف مجالات التعاون مع العمل على تركيز مشاريع طموحة في مجال البنية الأساسية مثل النقل بكافة أنواعه والمواصلات وتوفير حوافز الاستثمار. مما

1 - محمد مالكي، نحو إستراتيجية للعلاقات المغربية- الإفريقية، (ورقة بحث قدمت في الندوة السنوية السابعة، المغرب العربي في مفتق الشراكات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 15 أبريل 2008)، ص 47.

2 - نفس المرجع، ص 50.

يعزز الروابط ويساهم بصفة حيوية في خلق أرضية ملائمة لانطلاقه جديدة لعلاقات التعاون والشراكة تمنح تسير تنقل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتجارب.

ومما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة، فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق في البداية في تنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية كالمطارات والطرق وتشجيع السياحة وهذا كبديل واستجابة لظاهرة التهرب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها الظروف المزرية وحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق البعيدة كأحد مظاهر اللاأمن الإنساني في مناطق داخل الجزائر.

ولهذا فليس غريبا أن تزداد هذه الحالة سوءا كلما اتجهنا جنوبا صوب عمق الصحراء في مالي والنيجر وباقي أرجاء المنطقة، وهو ما يحتم على الجزائر إن أرادت تعزيز أمنها أن توسع مشاريعها الاستثمارية في هذه المناطق كطريق أنب لضمان استقرار الناطق الشمالية في كل من مالي والنيجر حيث يصبح وجود مستوى اقتصادي مرادفا لعدم هجرة السكان وتراجع التهرب والجريمة .

وتجدر الملاحظة في هذا المضمار أن حجم المبادلات التجارية الحالية بين الجزائر والدول المغاربية الأخرى على العموم مع الجانب الإفريقي ضئيل مقارنة بالتبادل التجاري القائم مع الفضاءات والتكتلات الإقليمية الأخرى.

ويوفر برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إطارا ملائما لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع بهدف التشجيع على الاندماج بين بلدان القارة من الواقع، حيث برنامج النيباد يرى أنه من خلال إنجاز المشاريع الكبرى الرامية يمكن تحقيق الاندماج الجهوي وصولا إلى الاندماج القاري.

كذلك، فإن دفع التعاون الغني والتقني بين الدول المغاربية ونظيرتها الإفريقية يكتسي أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون والتأسيس لشراكة متضامنة بعيدة المدى باعتباره يركز على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها وباعتبار حاجة الدول الإفريقية لمثل هذا التعاون في عديد الحالات .

وانطلاقا من تلازم الأبعاد التنموية والأمنية فإنه من المهم بذل المزيد من الجهود المشتركة للقضاء على بؤر التوتر في إفريقيا والمساعدة على فض النزاعات التي ما فتشت تعترف طاقات عديد الدول الإفريقية وتبدد ثرواتها وإمكاناتها حتى تلتفت شعوبها إلى البناء وتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بأوضاعها.

لعل مجمل الكلام يدور حول مصطلح " تنويع الشراكات " وما على الجزائر وباقي الدول المغاربية إلى أن تدرك أهمية إعادة صياغة واعتبار المنطقة الساحلية الصحراوية كبعد استراتيجي مثل البعد المتوسطي، وكما علق احد السياسيين أن إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المقاربة إلا حين يكونوا في حاجة إليها، وألها تدخل مدار الإهمال عندما لا تضطربهم ظروفهم على الانفتاح عليها .

ولعل الواقع يؤكد هذه الحقيقة، ولتوضيح هذه الصورة نشير إلى أن العرب والأفارقة الذي ينضون تحت فضاء مشترك واحد ويتمتعون بالكثير من الامتيازات والمصالح لدى كل طرف وتمم الطرف الآخر فان حجم

التعاون بين المجموعتين بينهما لا يكاد ينكر مقارنة بحجم التعاون لكل منهما مع الدول الأخرى¹.

بل أن الواقع المأسوي يشير إلى أن هناك العديد من الموارد التي يمتلكها طرف ويحتاجها الطرف الآخر، يقوم باستيرادها عن طريق طرف ثالث، بل أن القارة الإفريقية ومما تملكه من موارد طبيعية تجعلها ضمن أغنى القارات، هي هدف بدأ العمل على الاستحواذ عليه واحتكاره من الدول الأخرى التي تعمل لاختراق المنطقة الساحلية والقارة عموما اقتصاديا وثقافيا وغيرها لهدف إلى التواجد في دول القارة الإفريقية لتسخير إمكانياتها لمصلحة هذه الدول في غياب عربي .

وبالرغم مما نشاهده هذه الأيام من تسابق أجنبي يبدأ من الولايات المتحدة ولا ينتهي عند دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند بل حتى فيتنام مع غياب عربي ييث على الاستغراب ويخلق الشعور بالإحباط يزيده ما يلمسه كل مراقب من نشاط إسرائيلي واضح في المنطقة خاصة في مجال العون الغني الذي استطاعت إسرائيل عن طريقه بناء إطارات كاملة في الدول الإفريقية في مختلف المجالات تروج لسياستها . أن هذا الوضع التي الذي اشرنا إليه يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى عدم إدراك عدد من الدول المغاربية خصوصا منها المغرب والجزائر منها لأهمية العلاقات مع دول المنطقة وبناء تعاون معها .

وتعتبر إستراتيجية تحديد الأولويات أن النخب السيامية في بلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا بعض الشيء لم تصل إلى إدراك حقيقة البعد الإفريقي لأمنها القومي، وأن على الرغم من بنية العلاقات الثنائية والتواجد الفعلي للدول المغاربية داخل منظمة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول إلى الإتحاد الإفريقي، فإن العلاقات البينية تفها لم تدرك عتبة ما وصلت إليه نظيراتها في مناطق أخرى من العالم، وهناك من يحتج على الصعوبات التي تعترض العلاقة الضرورية والعلوية بين بلاد المغرب وإفريقيا، والتي يوعز جزء يسير منها إلى المعوقات الكامنة في قسوة الطبيعة، وتواضع البنات التحتية وموجات القلاقل التي استبدت بمساحة كبيرة من المنطقة الإفريقية وهذا أمر صحيح وعلى قدر من الواقعية، لكن أ لم نخترق الصين القادمة من آسيا جدران هذه القساوة وهي الآن سائرة في طريق تنمية قدراتها الاستثمارية زيادة أزعجت منافسيها الدوليين في أوروبا والغرب.

عموما والحال أن الجار الجزائر مثلها مثل دول شمال إفريقيا ولت ظهرها نحو أوروبا أو غيرها من المناطق، وهي محدودة، ليستحضر اسم إفريقيا عند المناسبة أو حين يشتد نزاع على حدودها، أو تفتك بشعوبها آفة.

إن الرؤية الجديدة المنشودة في العلاقة بين الجزائر . ع دول وشعوب المنطقة لا تنهض وتستقيم وتغدو قابلة لإدراك النجاعة والكفاية، إلا إذا أسست على القطيعة مع هذا النمط من التفكير، صحيح أن ثمة في المنطقة مشاكل دقيقة ومستعصية أو على الأقل تحتاج إلى مجهودات وإمكانيات هائلة قد لا يكون في إمكان البلاد المغاربية التغلب عليها لكن بمستطاع هذه الأخيرة هندسة الأولويات وحسن اختيار الوسائل في رسم رؤية جديدة في علاقاتها بالمنطقة وإفريقيا عامة .

ولن يأتي ذلك دون تشكل وعي فعلي يضع العلاقة مع إفريقيا منزلة لا تقل أهمية عن القضايا المصرية

الكبرى للجزائر ومنطقة المغرب العربي ككل .

كما انه لا يمكن الحديث عن التعاون الاقتصادي والتجاري المغاربي الإفريقي دون الإشارة إلى التعاون في المجال الأمني باعتبار رابط المصالح الأمنية بين الطرفين وضرورة توفر الاستقرار والأمان لتنفيذ المشاريع التنموية المشتركة وتركيز الاستثمارات وتنشيط دورة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والبضائع بين الدول المعنية .

حيث أضحى الاقتصاد والأس وجهان لعملة واحدة عنوانها التنمية والاستقرار، فعلى الدول المعنية بمجريات الأمور في المنطقة الساحلية الإفريقية وعلى رأسها الجزائر ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية تتمثل في تقوية الروابط العسكرية مع جيوش هذه الدول، وكأن تقوم الجزائر بتدريب أفراد قوات هذه الدول، والتفكير في إنشاء قوة عسكرية مشتركة في المنطقة تهدف للحفاظ على الأمن وهو مشروع تسعى الجزائر حاليا لأن يصح حقيقة لقطع الطريق أمام تواجد خارجي في المنطقة .

فضمان ولاء جيوش هذه الدول معناه ضمان عدم قمع الأقليات الموجودة في المنطقة (الطوارق) وتنسيق فعال ودائم للإدارة المشتركة لمختلف التهديدات التي يمكن أن تثير الأس الإقليمي ككل .

إن تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في تذليل الأزمات عبر محافظة اللم والأمن وكنا التعاون والتنسيق بين دوله لمكافحة الإرهاب التي قننتها اتفاقية 1999 في قمة الجزائر، خطوات هامة من شأنها أن تسهم أيما إسهام في حفظ الأس والسلم والاستغناء عن قبول تدخل قوات أجنبية عن القارة وهي التي لا تجدي نفعا لنا لاختلاف الرؤى حول المصالح بل للتناقض بينها في غالب الأحيان كما أن الأس يتعزز كذلك بفضل دفع عجلة الاستثمار والتنمية .

إن الجزائر وشمال إفريقيا همزة وصل وساحة ربط بين أوروبا وإفريقيا إلا أننا نلاحظ أن العلاقات مع كل من القارتين، علاقات خلها ثنائية بين كل من البلدان الخمسة والبلدان الأوروبية والإفريقية، ولم ترق إلى درجة العلاقات بين المنظمات الإقليمية وعبر برامج جماعية، فلو تم مثلا إنجازا من قبيل طريق سيار يربط الفضاءين المغاربي انطلاقا من الجزائر أو ليبيا نحو الفضاء الإفريقي غربا، أو خط بحري يوصل المرفئ المغاربية بغيرها من الدول الإفريقية المطلة على البحر فإنه سيشكل دون شك ثورة حقيقية في إعادة بناء العلاقة المغاربية الإفريقية، نسوق هذا المثال من عشرات الأمثلة التي بمقدرة الأنظمة المغاربية الاجتهاد في هندستها والتكاتف من أجل إنجازها، سيما وأن هناك دولا داخل الفضاءين منتجة للنفط ومشتقاته من قبيل الجزائر، ليبيا، ونيجريا، قادرة على المساهمة في الاستثمار في مثل هذه المشاريع الكبرى، إن تحققت لديها إرادة الفعل بيد أن الواقع يدل على محدودية تجذر ثقافة العمل المشترك المنتج للخيرات في المحيطين المغاربي والإفريقي .

إن القول بضرورة صياغة الرؤية الجديدة للعلاقات الجزائرية مع دول المنطقة الساحلية الصحراوية يطرح إشكالية الكلفة المطلوبة في تحقيق التعاون الأمثل مع المحيط الإفريقي فكل زار تاريخي يحتاج إلى ثمن، ساهم الإمكانات المادية دون شك في بنائه لكن يستلزم أولا وبالضرورة إرادة ساسة واعية تنظر لأهمية العمق الإفريقي بشكل لا يغفل عن أهمية البعد المتوسطي للأمن الجزائري .

الختامة

خاتمة

ختاماً نقول إن تطور مفهوم الأمن لعالم ما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر يدفع الدول إلى مواكبة التغيرات التي حدثت في الشؤون الدولية وذلك بهدف الحفاظ على أمنها القومي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التحليل والنظر بدقة لكل الخيارات والاستراتيجيات المتاحة أمام صانع القرار تجاه المستجدات والمشاكل سواء تلك التقليدية أم ذات النمط الغير التقليدي.

فالجزائر وموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تتفاقم بشكل لافت ومحيف دون اهتمام كبير من النخبة الحاكمة في الجزائر التي لا تتحرك إلا في إطار ردود الفعل وبإجراءات أقل ما يقال إنما ناقصة ولا تكف لوع فتيل هذا البرميل القابل للانفجار في أي وقت خصوصا مع وجود أطراف إقليمية وأجنبية تفني هذا القتل.

فلمواكبة التحولات الإستراتيجية التي مست المنطقة الساحلية الصحراوية يصبح من المهم معرفة التغيرات التي مست مفهوم الأمن حيث ينبغي وضع خطة مدروسة لكيفية التعامل مع كل مشاكل المنطقة ومواجهتها حتى قبل حدوثها من خلال تأمين مظاهر الأمن الإنساني الذي أقرته الأمم المتحدة الذي يعتبر تغييره من أهم مصادر المشاكل التي تعاني منها المنطقة، وتنتقل هذه التهديدات بسهولة وسرعة نحو الدول المجاورة والتي من بينها الجزائر طبعاً.

في ظل هذه الإشكاليات وفي ظل غياب أسس لبناء حل توافقي ومع استمرار وامتداد الصراعات في منطقة الساحل والصحراء، يمكن الجزم بأن معضلة الأمن في المنطقة لن تشهد انفراجاً حاسماً على المدى القريب، بل إن المتوقع، أن الصراع سيمتد عبر كل دول المنطقة، تلك الدول التي تتسم بالهشاشة والصراعات الإثنية والعرقية والعشائرية وتعاني من عدم الاندماج والتكامل الوطني واتساع مساحة الأقاليم وصعوبة السيطرة عليها، بجانب التحديات البيئية الصعبة.

ومن هنا يمكن القول أيضاً أن تطورات الأوضاع في السودان ثم ليبيا ثم مالي لن تقف عند حدود هذه الدول ولكنها مقدمة لتغيرات جوهرية أقرب لما شهدته منطقة البلقان ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي قبل انهياره، من تفتيت وتقسيم وإعادة رسم الخرائط والحدود وتأسيس العديد من الكيانات الهشة ما يثير الصراع بينها أكثر مما يوحدتها، مع تعاظم وتفاقم معضلة الأمن، التي ليست في الجانب المهم منها إلا أداة في يد القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة، تدير بها إستراتيجياتها وتدافع بها عن مصالحها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ باللغة العربية:

أ- الوثائق

1. الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، فبراير 2011 .

ب- الكتب

1. أبو قبلة عمران أبو صلاح ، دور الجماهيرية في إفريقيا، طرابلس: جامعة عمر المختار، 2002 .

2. أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة: مُجد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، أبريل 1999 .

3. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005 .

4. بيليس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

5. جندي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الطبعة الأولى. دار الخلدونية، الجزائر، 2007 .

6. حجاج قاسم ، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية. جمعية التراث، الجزائر، 2003 .

7. دوري جيمس وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ديسمبر 1985 .

8. سعودي مُجد عبد الغني ، إفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، القاهرة المكتبة الأنجلو مصرية، 2004 .

9. عبد الحي وليد ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية. الطبعة 01. مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994 .

10. العناني إبراهيم ، النظام الأمني الدولي. دون دار الطباعة، القاهرة، 1997 .

11. مقلد إسماعيل صبري ، نظرية السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. جامعة الكويت، الكويت، 19 الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية، ج2، دار المعرفة الجامعية، د.ب.ن، 2002 .

ج- الدوريات والمجلات

1. بن عنتر عبد النور ، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي" . مجلة شؤون الشرق الأوسط . عدد. 107، صيف 2002

2. بن عنتر عبد النور ، العلاقات المغاربية-الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية، مجموعة الخبراء المغاربة، عدد4، فبراير 2011، مركز الدراسات المتوسطية تونس.

3. عبد الرحمن حسن حمدي ، " المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا" السياسة الدولية، عدد 169، جويلية 2007.

د- الأطروحات

1. بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010/2011.

2. بويبة نبيل ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

3. جندلي عبد الناصر ، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005 / 2004

4. حجار عمار ، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002 .

5. شاکر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2008،

6. شبي لحميسي ، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات، قسم البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

7. عشوي علي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1997.

8. عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في البحر المتوسط. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2012/2011.

9. معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، باتنة، الجزائر 2008/2007.

التقارير:

1. تلمساني رشيد ، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، يناير 2008 .

2. ولد إبراهيم الحاج ، أزمة مالي " انفجار الداخل وتدابير الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012.

1. بن عنتر عبد النور ، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن". محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009 .

الجرائد

1. برفوق أمحمد، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي"، جريدة الشعب العدد 14466، 06 جانفي، 2008.

2. محمد صلاح صديق، سامح عثمان أحمد. موسوعة المعرفة. ط. 4. الإسكندرية: عتبة الثقافة، 2004.

ثانيا/ باللغة الأجنبية

1. <<http://www.carlisle.army.mil/usawc/parametures/96spring/Baker.htm>.<
2. Abdcelelem Ikhlef, *Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques ?*, (Algérie : Geostartégie Horizon, 2010.
3. Baker, PH and Ausink, J.A, "state collapse and ethnic violence: toward a predictive model"·parameters, 1996.
4. Barry Buzan and ole weaver, **regions and power : the structure of internationals relations**, Uk, CAMBRIDGE, University press, 2003.
5. Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, ***Théories de la Sécurité***, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002.
6. D. Battistella, *Théories des relation internationales*, Paris, montchostions, 5 eme édition, 2004 ,P.44.
7. Dan L.Maclsaac, " ***The Critical Theory of Jurgen Habermas***",
8. David DOMINIQUE, ***Sécurité : l'après New York***, Paris, Presses des sciences politiques, 2002.
9. *Global Corruption.Report 2009Corruption and the Private Sector*, First published 2009, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS
10. Hans-Joachin Spanger, "failed state or failed concept? Objections and Suggestions", conference.
11. Hélène Viau, ***la théorie critique et le concept de sécurité dans les relations internationales***, note recherche ECPEs, université du Québec, Montréal, n°08, Janvier1999.
12. **<http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html>**.le12/12/2013.
13. Jean Jacques Roche, ***Théories des Relations Internationales***, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004.
14. Juanita Elias and Peter Such, ***International Relations – The Basics –*** ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007.
15. Kathryn sturman" *the AU plan on terrorism joining the global War or leading an African battle ?*", African Secutity Review.
16. Keen Booth and Steve Smith. ***International Relation Theory Today***, USA, Pennsylvania, the Pennsylvania state university press, 1995.

17. Keith Webb," **Preliminary Questions about Post-Modernism**"
<http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html>.
18. Matt McDonald, "**Securitization and the Construction of Security**",
<http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.
19. Max Weber, *économie et société: les catégories de la sociologie*, Paris,pocket,1995.
20. Mehdi Taje, "Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain",college de defence de l'OTAN,NDC occasionel paper19,decembre 2006.
21. Mhand Berkouk ,**CONCEPTUALISINGINTERNATIONAL TERRORISM**, Horizons,MARS 2010 l RABI'EL AOUEL - 1431 - N° 01pp.
22. Paul Viotti et Mark V. Kauppi, **International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.
23. Peace recherche institut Frankfurt, (7-10) April 2000,<[http://:www.comm.vcsb.edu/spanger.html](http://www.comm.vcsb.edu/spanger.html).
24. Richard Price and Christian Reus-Smith, "**Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivist**".
<http://ejt.sagepub.com/egi/content/short/4/3/259>
25. Rotberg.I.Rotberg, "the new nature on nation state failure," the Washington quarterly, Summer,2002 .
>[http://:www.twq.com/2summer/rotberg.pdf](http://www.twq.com/2summer/rotberg.pdf) ‹
26. Sergine Tacko KandjiI, Louis Verchot, Jens Mackensen," *Climate Change and Variability in the Sahel Region:Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, World Agroforestry Centre (ICRAF)*", 2006, p16.
27. union africain, *second réunion intergouvernementale de haute niveau sure la préversion et la lutte contre le terrorisme en Afrique*,13-14 octobre 2004 Alger Algérie.

فهرس المحتويات

فهرس الخرائط

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	6-1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتصور الأمني في إطار نظرية العلاقات الدولية	
مدخل.....	8
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية التقليدية الوضعية.....	9
المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية غير التقليدية-الما بعد الوضعية.....	19
المبحث الثالث: مفهوم الأمن في سياق القطاعات الجديدة-الأمن في إطار توسعي.....	29
الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	
مدخل.....	36
المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي واهتمام الجزائر بذلك.....	37
المبحث الثاني: الفواعل المهتدة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي.....	42
الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	
المبحث الأول: المنظور الجزائري في العمل الجماعي لمواجهة أزمات المنطقة.....	53
المبحث الثاني: الجزائر والتعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل.....	61
خاتمة:.....	78
قائمة المراجع:.....	80

38	(01) موقع دول الساحل الإفريقي ضمن قارة إفريقيا
50	(02) خريطة توضيح الهجرة بين منطقتي غرب إفريقيا ودول الساحل
55	(03) الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999
63	(04) خريطة توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو

فهرس الأشكال

39

(01) التعدد العرقي في مالي